TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/1305
9 August 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثامنة والثلاثون
الجزء الاول
جنيف ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١
البند ٥ من جدول الاعمال المؤقت

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

(قرارا المؤتمر ١٤٦(د - ٦) بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣
و١٦٩(د - ٧) بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة

تقرير من أمانة الأونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الامم المتحدة بشان المركز القانوني لأي بلد او إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشان تعيين حدودها أو تخومها .

GE.91-51429/١٣٣٨ح

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ملخص	'١'-'٨'	ج
مقدمة	١ -٣	١
الجزء الأول - التطورات الأخيرة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: القيود السائدة وسط الضغوط الجديدة..	٣ -٦٥	٣
ألف - بيئة السياسات التي تؤثر على اقتصاد الأرض المحتلة	٤ -٤٥	٣
١- أثر أزمة الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني	٤ -١٣	٣
٢- تأثير تدابير السياسات الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ؛ والمبادرات الفلسطينية من أجل الاعتماد على الذات ؛ وتحديات اصلاح السياسات الاقتصادية	١٤-٤٢	٧
٣- تقديم المساعدة الدولية الى الشعب الفلسطيني	٤٣-٤٥	٢٠
باء - مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ١٩٨٨-١٩٩١	٤٦-٦٣	٢٢
١- المؤشرات الكلية	٤٦-٥٣	٢٢
٢- السكان والقوة العاملة والتطورات القطاعية الرئيسية	٥٤-٦٣	٣٠
جيم - ملاحظات ختامية	٦٤-٦٥	٣٥
الجزء الثاني - استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في أمانة الأونكتاد ، ١٩٩٠/١٩٩١	٦٦-٧٦	٣٨

ملخص

'١' بحلول منتصف عام ١٩٩١ ، كانت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد النمو من قاعدة موارد محدودة ، وعلى إعالة سكان يتعاظمون عددا ويتزايدون فقرا ، تبدو مهددة بقيود قديمة العهد ، اقترنت بضغوط وتحديات جديدة ، آتية من داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ومن خارجها . وقد اتخذ التأثير الاقتصادي الناجم عن الأزمة التي نشبت في منطقة الشرق الأوسط في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في حد ذاته ، أبعادا مقلقة بالنسبة للشعب الفلسطيني . وأسفرت الأزمة ، ضمن جملة نتائج ، عن انخفاض التحويلات إلى الأرض المحتلة ، وعن ضغوط جديدة على سوق العمالة المحلية المضغوطة أصلا ، وانقطاع التحويلات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الأرض المحتلة ، وتوقف التجارة مع الأسواق التقليدية .

'٢' وأدت التدابير التقييدية الجديدة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من تعقد وتفاقم الحالة غير المستقرة أصلا . وتسبب حظر التجول الشامل الذي أعلنته السلطات الاسرائيلية في جميع أنحاء الأرض المحتلة اعتبارا من منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في توقف الاقتصاد الفلسطيني تماما . وكانت أهم النتائج المترتبة على ذلك هي خسائر مباشرة في الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ، وتوقف استيراد المدخلات الزراعية الحيوية وغيرها من المواد الخام ، وخسارة مجموع الدخل من العمل في اسرائيل ، وتحول المدخرات إلى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفورية بدلا من احتياجات الاستثمار الانتاجي .

'٣' وفي الوقت نفسه ، واصلت سلطات الاحتلال تطبيق مجموعة تدابير السياسات التقييدية التي كانت طابع معظم فترة الاحتلال ، وبصفة خاصة العقوبات الجماعية ونزع ملكية الأراضي الفلسطينية والتوسع في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة وزيادة تحرك المستوطنين الاسرائيليين ، ومن بينهم المهاجرون الجدد ، نحو المستوطنات . ونتج عن الاهتمامات الأمنية الاسرائيلية والحاجة إلى توفير فرص العمل للمهاجرين الجدد إلى اسرائيل استحداث العمل بنظام جديد للتراخيص الأمنية للحد من عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، ممّا أسهم في تكثيف نسبة البطالة بين الفلسطينيين .

'٤' ووضع السكان الفلسطينيون تدابير لسياسات جديدة تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الذات وبناء الهياكل الأساسية لاقتصادٍ أكثر تماسكا وانتاجية . وبينما أثمرت المبادرات الاقتصادية الفلسطينية بعض النتائج الايجابية على مدى السنوات الماضية ، فإن القيود الملازمة لبعض السياسات المندرجة تحت العنوان الشامل "الاكتفاء الذاتي" عجلت بادخال تعديلات على البرامج والمشاريع المحلية . وفي الوقت نفسه ، فإن

التفاعل بين العوامل المختلفة حدا بسلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى أن تعيد تقييم سياساتها تجاه الاقتصاد الفلسطيني ، الامر الذي أسفر عن إعلان بعض التدابير الجديدة . وعلى الرغم من تواضع هذه التغييرات نسبيا في محيط من قسوة السياسات العامة ، فانها تبدو كعلامات مشجعة على وجود استعداد لاتخاذ خطوات نحو تهيئة بيئة اقتصادية أكثر تحررا في الأرض المحتلة .

'٥' وتزايد الادراك بأن ثمة حاجة عاجلة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منتظمة لزيادة المساعدات المقدمة من أجل مساندة الاقتصاد الفلسطيني . ولا تزال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تعالج المسائل التي تؤثر على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . ورغم هذه الجهود ، لم يصل الحجم الفعلي للمعونة المقدمة حتى الآن إلى مستوى التوقعات والاحتياجات . فباستثناء بعض المساهمات المقدمة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للاجئين الفلسطينيين ، كان التدبير الملموس الوحيد من بين تدابير المساعدة المباشرة إلى الأرض المحتلة هو التدبير الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار تقريبا ، في حين بلغ مجموع الخسائر التقديرية التي مُنيت بها الأرض المحتلة والمترتبة على الاثر الاقتصادي للأزمة الاقليمية ٥٠٠ مليون دولار على الاقل .

'٦' وتكشف دراسة البيانات الاسرائيلية والفلسطينية المتاحة عن الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ عن تدهور سريع في الاداء الاقتصادي للأرض المحتلة على مدى الفترة المذكورة . ذلك أن الناتج المحلي الاجمالي انخفض بنسبة تقرب من ١٢ في المائة سنويا ، إذ تجاوز بقليل مبلغ ٣٠٠ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ؛ وانخفض الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١١ في المائة سنويا ، إذ بلغ حوالي ٨٠٠ ١ مليون دولار ؛ وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد انخفض إلى حوالي ٤٠٠ ١ دولار و٧٨٠ دولارا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، على التوالي . وبالمثل ، تكشف مؤشرات رئيسية أخرى عن وجود اتجاهات سلبية منذ عام ١٩٨٧ ، تعكس الانخفاض في الطلب الكلي بمكوناته المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية . وأدى انخفاض الدخل والمدخرات الخاصة إلى ادخار سالب في أجزاء من الاقتصاد ، وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار الخاص ، بمعدل سنوي بلغ حوالي ٤ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . واستمر أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية في التردي ، دون أن يُنبئ إلا بقليل من الامل في التحسن لان الاسواق مغلقة أمام المنتجات الفلسطينية ، والواردات راكدة بسبب انخفاض القوة الشرائية لدى المستهلكين الفلسطينيين . ولم يسجل النمو السكاني في الأرض المحتلة أي تغير ملحوظ في الاتجاهات السائدة من قبل ، إذ بلغ متوسط معدله السنوي ٣,٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . وتشير الاحصاءات الاسرائيلية إلى انخفاض معدلات البطالة بينما تؤكد المصادر الفلسطينية أن معدلات البطالة ارتفعت كثيرا (أعلى من ٣٥ في المائة بحلول منتصف عام ١٩٩١) . وظل هيكل القوى العاملة

الفلسطينية المستخدمة على ما هو عليه تقريبا منذ عام ١٩٨٨ ، على الرغم من أن نسبة العاملين في اسرائيل أخذت في الانخفاض في السنوات الأخيرة . ويتضح من كل هذه المؤشرات أن الاقتصاد المحلي لم يبدأ بعد أي تحرك ملحوظ بوضوح تجاه إعادة هيكلة جدّية يمكن استظهارها من الأنصبة القطاعية في الناتج أو العمالة .

'٧' إن التطورات المشار إليها أعلاه تعزى بقدر كبير إلى أن الأداء يتم في إطار التدابير الاسرائيلية التقييدية القديمة العهد والمقترنة بما نجم عن الأحداث الخارجية من تأثير حاد وبعدم وجود أي آليات ناظمة محلية مستقلة لصياغة وإدارة السياسات الاقتصادية . ويتطلب الوضع اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة على جميع المستويات وبدرجة تتناسب مع حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ . ولدى المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة بصفة خاصة ، الكثير مما يقدم في هذا المجال .

'٨' وتشمل بعض التدابير الممكن اتخاذها لتشجيع الاغاثة الفورية والانعاش الاقتصادي ، وللمساهمة في تهيئة بيئة اقتصادية أكثر أمنا وأقل عداوة ، ما يلي: تجميد ممارسات نزع ملكية الأراضي الفلسطينية ، وتجميد توسع أنشطة اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة ؛ ووضع نهاية للعقوبات الجماعية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني ؛ والسماح بحرية حركة البضائع والسكان في جميع الأوقات بين مختلف المناطق في الأرض المحتلة ؛ وادخال اصلاح وتبسيط شاملين على السياسات والاجراءات التجارية بما يتمشى مع التوصيات التي أصدرتها أمانة الأونكتاد في السنوات الأخيرة ؛ واتخاذ المزيد من الاجراءات الرامية إلى إجراء اصلاح حقيقي في النظام الضريبي في الأرض المحتلة ؛ واعتماد برامج لتوليد فرص العمل في الأرض المحتلة لمواجهة كثافة البطالة ؛ وحقن متواز برأس المال الاستثماري للاقتصاد عموما وللقطاعات المستهدف فيها توسيع فرص العمل بوجه خاص ؛ وادراج الإسكان في الأرض المحتلة على رأس قائمة الأولويات في الاستثمار وتوليد فرص العمل واعتبارات التنمية الشاملة ؛ وإعادة توجيه أفرع التعاقد من الباطن الصناعية الفلسطينية نحو مخططات توليد فرص العمل ، وربطها ببرامج الاسكان المحلية وتكاملها مع ما هو قائم من صناعات بدائل الواردات .

مسح لنوعية وجدوى منشورات الاونكتاد ولمستخدميها النهائيين

تسعى أمانة الاونكتاد ، في سياق أنشطة تقييم البرامج لديها واستجابة لطلب حكومي دولي ، إلى معرفة آراء المستخدمين النهائيين كيما تتوفر لها بيانات أساسية لتقييم نوعية وجدوى وفعالية أشياء منها تقارير البحوث والمنشورات لديها . ولما كان نجاح هذه العملية يتوقف بصفة حاسمة على نسبة وافية من الردود ، فسوف نكون لكم ممتنين لو اتسع وقتكم للاجابة على الاسئلة الواردة أدناه وتقديم ما يعن لكم من تعليقات بشأن الوثيقة الراهنة .

١ - عنوان أو رقم الوثيقة الرمزي .....

٢ - متى استلمتم الوثيقة ؟ .....

٣ - كيف استلمتم الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو أكثر)

[ ] عن طريق بعثة دائمة لدى الامم المتحدة
[ ] من مكتب وزاري أو حكومي
[ ] من أمانة الاونكتاد مباشرة
[ ] بالاشتراك في اجتماع حكومي دولي للامم المتحدة/الاونكتاد
[ ] بالاشتراك في دورة تدريبية أو حلقة دراسية تحت رعاية الامم المتحدة/ الاونكتاد
[ ] من متاجر بيع كتب الامم المتحدة
[ ] عن طريق المكتبات الجامعية
[ ] بطلب منكم
[ ] بمبادرة من الاونكتاد
[ ] عن طريق آخر (يرجى التحديد)
.....
.....
.....

٤ - ما هي الاغراض الرئيسية التي تستخدمون فيها الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو أكثر)

[ ] إعداد السياسة العامة
[ ] التحليل والبحث
[ ] التشريع
[ ] المعلومات المرجعية
[ ] التعليم والتدريب
[ ] الادارة
[ ] اغراض اخرى (يرجى التحديد)
.....
.....

٥ - ما هي الدرجة التي تقدرونها للوثيقة من حيث :

جدواها في عملكم (يرجى وضع اشارة في مربع واحد)

[ ] مفيدة للغاية ؛ [ ] مفيدة جدا ؛ [ ] مفيدة ؛
[ ] فائدة هامشية ؛ [ ] غير مفيدة .

نوعيتها من حيث الجوانب التالية (يرجى وضع اشارة في كل حالة)

	فائقة	ممتازة	جيدة	ملائمة	هزيلة
الغرض وسهولة القراءة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
أصالة الافكار	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
غزارة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
حداثة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
الدقة التقنية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
نوعية التحليل ، بما في ذلك الموضوعية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
صحة الاستنتاجات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
وضوح التوصيات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
شمول التغطية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

٦ - ملاحظات اخرى (ان كانت لديكم).....
.....
.....
.....

وأخيرا نكون لكم ممتنين لو تفضلتم بتزويدنا بالمعلومات التالية عنكم :
الاسم .....المهنة/اللقب الوظيفي .....
العنوان .....

ولن تخرج اجابتكم عن دائرة الاستعمال الداخلي وستعامل بسرية . ونشكركم على تعاونكم .

ويرجى ارسال الاستبيان على العنوان التالي :

PROGRAME CO-ORDINATION AND EVALUATION UNIT
EXECUTIVE DIRECTION AND MANAGEMENT
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
PALAIS DES NATIONS
CH-1211 GENEVA 10

- - - - -

مقدمة

١- يبحث هذا التقرير التطورات التي حدثت في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة[(١)] خلال فترة كانت إلى حد بعيد فترة اضطراب شديد في المنطقة (تموز/يوليه ١٩٩٠ - حزيران/يونيه ١٩٩١) ، وفي سياق تراكم آثار الاحتلال العسكري على مدى ما يقرب من ربع قرن . ولئن كان الاهتمام ينصب على أبرز هذه التطورات ، فإن التقرير يشير بإيجاز ، عند الاقتضاء ، إلى بعض المسائل والعوامل التي جرى رصدها وتحليلها فيما سبق للأمانة من تقارير ودراسات بشأن هذا الموضوع[(٢)] ، وذلك بالنظر إلى أهميتها واستمرار تأثيرها . وقد عُنيت الأمانة في إعداد هذا التقرير بدراسة الوقائع والأرقام المتاحة من مصادر متنوعة ، والاستناد إليها .

٢- ويبحث الجزء الأول من التقرير مجموعة العوامل التي أثّرت على النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة . وتشمل هذه العوامل تأثير الأزمة الأخيرة في الشرق الأوسط على التحويلات الرسمية ، والحوالات ، وحصائل الصادرات ؛ والتفاعل بين تدابير السياسات الاسرائيلية وبين استدامة المبادرات الاقتصادية الفلسطينية ؛ ورد الفعل الدولي تجاه أزمة الاقتصاد الفلسطيني المتفاقمة . ويلي ذلك تحليل للأداء الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي ، برغم القيود التي تفرضها أوجه القصور الكامنة في كثير من البيانات الاحصائية المتاحة منذ عام ١٩٨٨ . وينتهي الجزء الأول بتقديرات للتوقعات المباشرة وبحث تدابير السياسات الممكن اتخاذها للعمل في الظروف الحالية الحاسمة . ويستعرض الجزء الثاني من التقرير عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (للشعب الفلسطيني) بأمانة الأونكتاد ، خلال الفترة قيد الاستعراض .

الجزء الأول

التطورات الأخيرة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: القيود السائدة وسط الضغوط الجديدة

٣- مع دخول الضفة الغربية وقطاع غزة العام الخامس والعشرين للاحتلال العسكري الاسرائيلي ، تبدو التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية الفلسطينية أكثر هولاً من أي وقت مضى . فالواقع أن مقومات بقاء الاقتصاد الفلسطيني ذاتها تبدو الآن مهددة بالمخاطر وهو يكافح من أجل تحقيق نمو كاف من قاعدة موارد محدودة ومن أجل اعالة سكان سريعي التكاثر يغشاهم الفقر ، وسط تزايد قيود الاحتلال المقترنة بتعاظم الضغوط الخارجية ، ولا سيما تلك الناجمة عن الأزمة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط . ولا تزال التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض المحتلة تتأثر تأثرا قويا بالانتفاضة الفلسطينية القائمة منذ عام ١٩٨٧ ، وبالجهود التي تبذلها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لقمعها . وفي الوقت نفسه ، تفاقم تأثير الاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني بفعل مجموعة التدابير الاسرائيلية المؤثرة على هذا الاقتصاد . وحتى في المجالات التي كانت فيها بعض القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني غير ناشئة ابتداء وبصورة مباشرة عن السياسات والتدابير الاسرائيلية ، كانت سلطات الاحتلال تتصرف ، في أغلب الأحيان ، بأسلوب يزيد من تعقد وتفاقم الأوضاع الهشة أصلا . وقد اتضح هذا خلال جزء كبير من الفترة قيد الاستعراض ، ذلك أن الدلائل على تحركات السياسات نحو تحرير الاقتصاد انكمشت بسبب تزامن تطبيق تدابير اقتصادية توهنه في الأرض المحتلة . ولا يزال ما يمكن أن يحدثه التخفيف المحدود المُدخل مؤخرا على بعض هذه التدابير ، من أثر طيب على الاقتصاد الفلسطيني موضع ترقب بينما الجهود تبذل من أجل اتساق تفاعل القوى المتنازعة . وعلى الرغم من تزايد الوعي بالحاجة الملحة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منتظمة لزيادة المعونة المقدمة من أجل بقاء الاقتصاد الفلسطيني ولتوسيع نطاقها ، فإن ردود الفعل الحالية لا تزال غير كافية إلى حد بعيد ، حين تقارن بحجم الاحتياجات . إنها تلك الحلقة التي تبدو لا نهاية لها من آمال ووعود بالاصلاح والمعونة لم تتحقق ، وسط بيئة من السياسات الاقتصادية القاسية والمثبطة ، ومن تزايد حدة تدهور الأدائين القطاعي والكلي ، هي أكثر ما يُميِّزُ بجلاء التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة .

ألف - بيئة السياسات التي تؤثر على اقتصاد الأرض المحتلة

١- أثر أزمة الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني (٣)

٤- منذ بداية الأزمة التي نشبت في منطقة الشرق الأوسط في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اكتسبت آثارها الاقتصادية على الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة أبعادا خطيرة . وعلى الرغم من عدم ارتباط الأزمة بالمشاكل الاقتصادية الفورية التي تواجهها الأرض المحتلة ، فسرعان ما أصبح للأزمة تأثير سائد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل

أسرة تقريبا و/أو لكل قطاع في المجتمعات الفلسطينية بأسرها . وكان أثرها الاقتصادي بارزا بشكل خاص نظرا للروابط العائلية الوثيقة ، وللعلاقات التجارية التاريخية ، وللتضامن الاقليمي القديم العهد مع الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال ، وللترابط المالي المهم بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وذويهم المقيمين في شتى بلدان المنطقة .

٥- ويمكن التمييز بين مجموعتين عريضتين من الآثار المترتبة على الأزمة والتي لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يُحِسُّها إلى منتصف عام ١٩٩١ . وتتميز المجموعة الأولى ، أساسا ، بالاحداث التي وقعت خارج الأرض المحتلة . ويمكن القول ، في هذا الصدد ، أن الأزمة قد أثّرت مباشرة على أربعة مكونات أساسية للاقتصاد الفلسطيني: انخفاض التحويلات الخاصة إلى الأرض المحتلة من العمال الفلسطينيين المهاجرين في بلدان المنطقة ؛ الضغوط على فرص العمل المحدودة أصلا ، نتيجة لعودة العمال المهاجرين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة ؛ انخفاض التحويلات إلى الأرض المحتلة من شتى المصادر الرسمية والخاصة في المنطقة ؛ الاضطراب الذي شهده قطاع التجارة الخارجية (الأسواق التقليدية للصادرات والواردات) للأرض المحتلة . وعلى صعيد آخر ، اتضح التأثير الاقتصادي الناجم عن الأزمة من خلال التطورات التي حدثت داخل الأرض المحتلة ، وبصفة خاصة حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي مع بدء الاشتباكات في المنطقة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (انظر الجزء ألف - ٢ أدناه) .

٦- وقد أخذ حجم تحويلات العمال إلى الأرض المحتلة يرتفع منذ سنوات عديدة نتيجة لاتجاه الفلسطينيين نحو الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة بحثا عن العمل في الدول العربية في المنطقة . وقد نما حجم الجاليات الفلسطينية في هذه البلدان نموا سريعا بسبب تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، وكذلك تدفق الفلسطينيين الذين غادروا الأرض المحتلة بعد هذا التاريخ بهدف الحصول على عمل مؤقت أو دائم والاقامة في الخارج . وباضافة الأعداد الناتجة عن النمو الطبيعي الاجمالي لهؤلاء السكان الفلسطينيين المهاجرين ، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٧٥٠ ٠٠٠ فلسطيني وافد من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا ، في منتصف الثمانينات ، يعملون ويقيمون في بلدان أخرى وبصفة خاصة في الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية[٤] . وفي حين أن معظم المهاجرين فقدوا الحق في الاقامة في الأرض المحتلة ، يقدّر أحد المصادر أن عدد الفلسطينيين المقيمين في الخارج والمحتفظين بأوراق الهوية الخاصة بالضفة الغربية أو قطاع غزة يصل إلى ١٩٠ ٠٠٠ شخص[٥] .

٧- ويقدم العديد من هؤلاء المهاجرين مساعدات إلى ذويهم في الأرض المحتلة من خلال التحويلات المنتظمة[٦] . وفي بعض المناطق الريفية في الأرض المحتلة ، تعتمد أسر عديدة اعتمادا تاما على هذه التحويلات في الحصول على دخلها . وكانت هذه التحويلات

تتم نقدا عبر جسور على نهر الأردن بواسطة الصيارفة ، وفي الآونة الأخيرة بواسطة فروع مصرف القاهرة ـ عمّان التي أعيد فتحها في الأرض المحتلة . وعلى الرغم من القيود الاسرائيلية المفروضة على دخول الأموال إلى الأرض المحتلة خلال السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة ، فإن مجموع المبالغ التي وصلت بالفعل إلى الأرض المحتلة لم ينخفض بفضل الجهود الموسعة والمكثفة لمساعدة الشعب الفلسطيني خلال تلك الفترة . بيد أن العديد من الفلسطينيين المعالين في الأرض المحتلة فقدوا هذا المصدر المهم من مصادر التمويل الخارجي مع حدوث الاضطرابات التي بدأت في المنطقة في آب/أغسطس ١٩٩٠ . ويتراوح حجم التحويلات إلى الأرض المحتلة ، حسب تقديرات المصادر المختلفة ، بين ١٢٠ مليون دولار و٣٤٠ مليون دولار سنويا(٧) . وتراوح عدد المهاجرين المقيمين في الكويت (مع الاحتفاظ بحق الاقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين توقفوا تماما عن إرسال التحويلات بين ٠٠٠ ٢٣ و٠٠٠ ٤٠ شخص ؛ وهناك عدد من الفلسطينيين في بلدان أخرى قد توقف عن إرسال هذه المساعدة إلى الأهل في الأرض المحتلة ، أو خفّض من حجمها(٨) .

٨ـ ومن النتائج المترتبة على الأزمة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني أن عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين المهاجرين إلى بلدان مختلفة في المنطقة قد عاد إلى الأرض المحتلة . ففي بداية الأزمة ، اضطر عدد من الأسر ، المقيمة في تلك البلدان ، إلى البقاء في الأرض المحتلة إثر قضاء العطلة الصيفية السنوية فيها . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أفادت التقارير بأن نحو ٥٠٠ ٨ عامل من المقيمين في دول النفط بالمنطقة قد عادوا إلى بلداتهم وقراهم في الأرض المحتلة ؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر وصل عددهم إلى ٠٠٠ ١٥ شخص ؛ وفي مطلع عام ١٩٩١ ، وصل عدد العمال الفلسطينيين العائدين إلى ٠٠٠ ٣٥ شخص(٩) . وقد أحدث هذا العدد غير المتوقع الذي أضيف إلى القوى العاملة المحلية ضغوطا اضافية خطيرة على سوق العمالة التي كانت قدرتها الاستيعابية متشبعة بالفعل . وعلاوة على ذلك ، فإن حالة الاجهاد التي وصل إليها الاسكان والخدمات الاجتماعية في الأرض المحتلة لم تسمح بمواجهة زيادة الطلب عليها . وقليلة هي الدلائل على أن العائدين جلبوا معهم أي حصائل تراكمت لديهم استطاعوا ادخارها . بل كان المخشى منه هو فقدان معظم تلك الحصائل خلال الأزمة . ومن الصعب تقدير حجم الخسارة التي تكبدها الاقتصاد نتيجة لذلك .

٩ـ هذه العوامل ، المقترنة بتعاظم ظاهرة البطالة الكثيفة في الأرض المحتلة ، شبطت عددا من "العائدين المحتملين" الآخرين ، ذوي الدُّور و/أو الروابط العائلية في الأرض المحتلة ، فبقوا في الأردن على أمل الاستفادة مما قد يطرأ من تحسينات على الحالة الاقتصادية هناك . وأفادت التقارير بأن عددا آخر ، ممّن حرموا من حقوق الإقامة في الأرض المحتلة ، يستعدون للهجرة إلى بلدان أكثر بعدا عن المنطقة . وأدت هذه الضغوط إلى أن تقوم النقابات والرابطات المهنية الفلسطينية وخبراء الاقتصاد الفلسطينيون ببحث امكانية تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة في الأرض المحتلة تركّز على

توليد الدخل . وفي ذلك الوقت ، ذكر أحد المصادر أنه "لا توجد خطط منتظمة ومنسقة لاستيعاب العمال الفلسطينيين العائدين ، ولكن كل مؤسسة كانت تبذل كل ما في وسعها ، من جانب واحد أو بالاشتراك مع المؤسسات الاخرى ، لحل المشاكل المثارة"(١٠) . وارتفع عدد النداءات إلى المستثمرين الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة لتوجيه رؤوس أموالهم الاستثمارية نحو مشاريع انمائية في الأرض المحتلة ، في ظل الظروف التي "تقتضي بذل جهود استثنائية لاستهلال عملية انمائية على الرغم من القيود المفروضة ، وتتجه إلى خلق فرص عمل محلية"(١١) . وحتى الآن ، حالت القيود السائدة إلى حد بعيد دون تنفيذ تلك المبادرات الخارجية .

١٠- وعلى صعيد آخر ، أدت الأزمة إلى تقليص حجم المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة المقدمة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف في المنطقة إلى القطاعين الاجتماعي والاقتصادي الفلسطينيين . وعلى الرغم من الاحتياجات العاجلة ، فإن توقف وصول ما بين ٣٥ و٧٠ في المائة من هذا المصدر من مصادر المعونة الخارجية ، الذي تجاوز مبلغ ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ ، كان ضربة أخرى وجهت إلى قطاع الخدمات الاجتماعية الفلسطينية . فقد أصبح العديد من المستشفيات والجامعات ومؤسسات الرفاه الاجتماعي في الأرض المحتلة يعتمد على المصادر الخارجية لتغطية نسبة كبيرة من ميزانيات تشغيلها ، خاصة مع انعدام أي دعم من الحكومة المركزية لهذه الخدمات الحيوية . وتشمل هذه الخدمات ، على سبيل المثال ، ما يلي: المستشفى الرئيسي في القدس الشرقية الذي تموّل نسبة ٧٠ في المائة من ميزانيته من مصادر خارجية ؛ و٢٥٠ جمعية خيرية في الضفة الغربية ، تموّل ٣٠ في المائة من ميزانياتها من مصادر خارجية ؛ وكلية فنية في الضفة الغربية ، تموّل ٩٠ في المائة من ميزانيتها من هذه المصادر ؛ وجامعة رئيسية في الضفة الغربية ، يموّل عدد من برامجها البحثية من المنح المقدمة من جامعات ومؤسسات أخرى في المنطقة ؛ ومشاريع الري والمياه الكبيرة في الضفة الغربية ، الممولة تماما من مصادر اقليمية متعددة الأطراف ؛ ومجلس الضفة الغربية للتعليم العالي . "ونظرا لأن هذه المؤسسات تعاني دائما من نقص التمويل ... فقد تزايد اعتمادها على تحويلات الفلسطينيين من خارج الأرض المحتلة وعلى الدعم شبه الرسمي العربي والدولي"(١٢) .

١١- وهناك قسم متزايد من الرأي العام المحلي ، يرى أن ثمة منافع انمائية ايجابية في جملتها يمكن اكتسابها من تقليل اعتماد الأرض المحتلة على التمويل الخارجي من هذا النوع(١٣) . وأعلنت بعض المؤسسات المحلية على الفور أنها "ستزيد الكفاءة المالية" مع السعي إلى تفادي أي تخفيض في مستوى الخدمات(١٤) . غير أن أقل ما يمكن قوله هو أن نفس التدهور ونفس العوامل التي كانت قد شجعت على نمو شبكة الخدمات الاجتماعية التطوعية والخيرية في الأرض المحتلة قد تفاقمت منذ الانتفاضة والأزمة الأخيرة في المنطقة . ولذلك ، فإن الأرض المحتلة تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى خدمات اجتماعية مُعانة ، ولا تزال غير قادرة على تحمل العبء المالي

بالموارد المحلية وحدها . وقد كان الأثر المترتب على خفض المعونة ، دون أي تيقن من استئنافها أو التعويض عنها ، حادا ومقلقا .

١٢- ومنذ بداية السنة الزراعية ١٩٩٠/١٩٩١ ، تسببت الأزمة في التوقف الفعلي للصادرات الفلسطينية من المنتجات الزراعية والمصنوعات إلى معظم الأسواق التقليدية في المنطقة ، نتيجة لإغلاق الحدود أمام التجارة بين بعض البلدان ، واضطراب الطلب على الصادرات الفلسطينية في بلدان أخرى . وقد أثرت هذه الاضطرابات بوجه خاص على مجموعة من الصادرات الزراعية الفلسطينية التي كانت لها أنصبة راسخة تماما (وإن كانت صغيرة) في أسواق عدد من البلدان ، مثل العنب والبطيخ والفواكه الحمضية والخضروات وزيت الزيتون . وتأثرت أيضا الصادرات من المصنوعات مثل الرخام والصابون وأحجار البناء والزيوت النباتية المجهزة ، وكذلك بعض الشحنات من المصنوعات الأخرى (أي الآلات الزراعية والأدوية والمنتجات الغذائية واللدائن) التي كان من المخطط تصديرها على سبيل التجربة . وتأثر أيضا قطاع النقل الذي كان يعتمد اعتمادا شديدا على تجارة الصادرات إلى الأردن . وقد زاد من حدة الانخفاض المفاجئ والفوري في الطلب على الصادرات عدم وجود أسواق بديلة ولا سيما في الأردن ، الذي واجه مشاكل مماثلة وتعيَّن عليه بالتالي أن يتصرف في فوائضه الذاتية المتزايدة . وكانت إحدى النتائج الرئيسية المترتبة على إغلاق أسواق التصدير أمام المنتجات الزراعية للأرض المحتلة هي تلف المحاصيل على نطاق واسع وإغراق الأسواق المحلية بها مما أدى إلى انخفاض حاد في الأسعار المحلية إلى مستوى أقل بكثير من أسعار التكلفة التي تحملها المزارعون . وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الشاملة ، فإن التقديرات تشير إلى فقدان جزء كبير من حصائل الصادرات في ١٩٩٠/١٩٩١ (ما يعادل حوالي ٨٠ مليون دولار في ١٩٨٩) . وأدى عدم اليقين الناتج عن هذه العوامل إلى جملة أمور من بينها زيادة الاقتناع بالحاجة العاجلة إلى انشاء مرافق لتجهيز المنتجات الزراعية لاستيعاب محصولي العنب والحوامض والمحاصيل الأخرى ذات الفوائض المزمنة ، ولزيادة تنويع المحاصيل الأساسية الملائمة للمناطق الزراعية في شمالي الضفة الغربية وغير المعرضة للتلف السريع ، وكذلك لتقديم خدمات التسويق الكافية والفعالة وغير ذلك من الخدمات المؤسسية ذات الصلة .

١٣- وتوجد تقديرات عديدة ومتباينة لقيمة الخسائر الاجمالية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتأثير العوامل المشار إليها أعلاه . ولئن كان حساب التكاليف غير المباشرة الناتجة عن عودة العمال المهاجرين ، غير ميسور ، فإن التقييم الكمي لأثر انخفاض الحوالات والتحويلات والصادرات أيسر حسابا . وتجدر الاشارة هنا إلى أنه ، من أصل مجموع سنوي قدره ٤٥٠ - ٩٥٠ مليون دولار (تبعا لمصادر مختلفة) استدرّته الأرض المحتلة من هذه المكونات الثلاثة في عام ١٩٨٩ ، يمكن تقدير الخسائر المترتبة في عام ١٩٩٠ بمبلغ يتراوح بين ٢٥٠ و٧٥٠ مليون دولار ، يعادل ما بين ٥٥ و٨٠ في المائة من المجموع ، أو ما يتجاوز ١٠ في المائة من الدخل القومي الاجمالي المتاح[١٥] .

٢- أثر تدابير السياسات الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ؛ والمبادرات الفلسطينية من أجل الاعتماد على الذات ؛ وتحديات اصلاح السياسات الاقتصادية

١٤- لا يزال العامل الرئيسي ، والسائد بوجه عام ، الذي يؤثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني هو الأثر التراكمي للسياسات والممارسات الاسرائيلية طوال السنوات الأربع والعشرين لاحتلالها العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة . وقد شهد الجزء الأكبر من الفترة قيد الاستعراض تكثيف هذه السياسات والممارسات التي شملت ما يلي: التدابير الاسرائيلية المقترنة بالأزمة الاقليمية ؛ والموجة الجديدة للهجرة إلى اسرائيل ونمو المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة ؛ والحد من دخول اليد العاملة الفلسطينية إلى اسرائيل ؛ والعقوبات الجماعية وغيرها من التدابير الاسرائيلية التي تؤثر على الاقتصاد . ومثلما حدث في السنوات القليلة الماضية ، قوبلت مجموعة تدابير السياسات التقييدية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني في ١٩٩٠-١٩٩١ بسلسلة من المبادرات التي اتخذها الشعب الفلسطيني تستهدف تقليل تبعيته الاقتصادية لاسرائيل وتعزيز الاعتماد على الذات . وفي الماضي ، كانت نتيجة التفاعل بين هذه العوامل غير حاسمة بوجه عام: فقد كانت التدابير الاسرائيلية تركز على تحقيق الهدف الأدنى للسياسة العامة المتمثل في استبقاء السيطرة ؛ ولم تحظ الادارة الاقتصادية السليمة بالاهتمام الكافي . وفي الوقت نفسه ، لم تستطع المبادرات الاقتصادية الفلسطينية إحراز أكثر من مكاسب محدودة ومنعزلة ، في غيبة البرمجة الانمائية الشاملة والمتكاملة . ومع ذلك ، وفيما يعتبر على نطاق واسع نوعا من العزوف عن الاتجاهات السابقة ، اقترنت التطورات الأخيرة بدلالات على استعداد السلطات الاسرائيلية للسماح بالمزيد من المبادرات الاقتصادية في الأرض المحتلة . ويسلط هذا الفرع الضوء على التفاعل بين هذه التطورات المتنازعة ، والمنطوية في الوقت نفسه على التحدي .

١٥- وحسبما سبقت الاشارة إليه ، طبقت السلطات الاسرائيلية ، إبان أزمة الشرق الأوسط ، تدابير جديدة أضرت بالاقتصاد الفلسطيني[١٦] . فاعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٠ ، زادت اسرائيل من التدابير الرقابية والضوابط الأمنية على الصادرات الفلسطينية ، ولا سيما الصادرات إلى الأردن ، لضمان الالتزام بالعقوبات التجارية الدولية ضد العراق . وأنذرت السلطات الاسرائيلية المزارعين والمصدرين صراحة بأن هذه الصادرات لن تجاز ، على الرغم من أن هذه السوق لم تكن لسنوات عديدة شريكا تجاريا مهما للأرض المحتلة ولم تكن ، على أية حال ، تستورد مباشرة من الأرض المحتلة . وبما أن هذه التدابير الرقابية الجديدة مَسَّت جميع الصادرات ، فقد أدى استحداثها إلى تعقيد بيروقراطي آخر يضاف إلى اجراءات التصدير البطيئة والمرهقة أصلا في الأرض المحتلة .

١٦- وكان لهذه التدابير ، رغم مفعولها المثبط للصادرات ، أثر طفيف على الاقتصاد الفلسطيني حين يقارن بأثر حظر التجول ٢٤ ساعة يوميا الذي فرضته السلطات اعتبارا

من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ على السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة (وكذلك في أجزاء من القدس الشرقية) . وقد فرض حظر التجول في البداية كتدبير أمني احتياطي أثناء الأعمال العدائية في المنطقة ، وكان أثره الموهن محسوسا في كل قطاعات الأرض المحتلة ، إذ شل عمليا حركة الاقتصاد في معظم الفترة التي طبِّق فيها . وتختلف التقديرات الخاصة بتأثير حظر التجول على الاقتصاد باختلاف المصادر والفترة المرجعية ونطاق التقديرات ؛ وتتراوح بين ٣٠٠ مليون و٤٠٠ مليون دولار ، وهذا يعادل ١١-٢٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (١٧) . ومنذ منتصف شباط/فبراير ، رفع حظر التجول في الضفة الغربية لعدة ساعات كل بضعة أيام ، وفي قطاع غزة مرة واحدة في الاسبوع (وكان رفعه آنئذ ينطبق على النساء فقط) ؛ وفيما بعد ، خفف حظر التجول في معظم المناطق لفترات أطول . ورفعت أحكام حظر التجول تماما بنهاية آذار/مارس ، أي بعد فرضها بأكثر من شهرين ، ولكن أثرها استمر ملحوظا لعدة شهور لاحقة (١٨) .

١٧- وقد أتاح التدرج في رفع قيود حظر التجول في شباط/فبراير استئناف بعض الأنشطة الاقتصادية ، ولكنه لم يكن كافيا للسماح بالانتقال إلى العمل في مناطق أخرى من الأرض المحتلة (التي أحكم اغلاقها الواحدة عن الأخرى) أو إلى اسرائيل . وخلال معظم فترة حظر التجول ، مُنع أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني من الانتقال إلى أعمالهم في اسرائيل وباتوا بلا مصدر للدخل أيا كان . وبالمثل ، فرضت القيود على حركة انتقال امدادات الأغذية الحيوية والطبية وغيرها من الإمدادات . وبصفة خاصة أدى حظر السفر إلى القدس الشرقية من مناطق أخرى بالضفة الغربية إلى مشاق من نوع خاص بسبب موقع المدينة المركزي من الاقتصاد الفلسطيني . فقد امتنع وصول التجار والعملاء إلى الأسواق المركزية ، وشُلّت حركة نقل البضائع والأشخاص ، وفرض حظر على تحركات السكان على جسور نهر الأردن ، إلا لأسباب انسانية ملحة . وأضير قطاع النقل العام ، الذي كان يعتمد اعتمادا شديدا على الطرق البرية الداخلية والخارجية ، ضررا بليغا من جرّاء حظر التجول . وسرعان ما استنفدت سلطات البلدية ميزانياتها التشغيلية الضئيلة ولم تعد قادرة على تحصيل الضرائب المحلية ورسوم المرافق . وأغلقت الأنشطة التجارية والخدمات المهنية ؛ وافتقدت زبائنها الفنادق والمرافق السياحية . وتجمد تحويل الأموال التي كانت الحاجة إليها ماسة للغاية (المدخرات الخاصة والمعونة الرسمية أو الخيرية) إلى الأرض المحتلة . وتردى بشكل خطير توفير الخدمات الاجتماعية ، بما فيها الصحة والتعليم والإصحاح .

١٨- وفي البداية ، أغلقت جميع المصانع الفلسطينية ؛ ولكن في أوائل شباط/فبراير ، سُمح باعادة تشغيل ٤٦ مصنعا . بيد أنها واجهت عددا من المشاكل ، شملت مصاعب الحصول على المواد الخام من الموردين الاسرائيليين نسيئة ، وتأمين التراخيص اللازمة لنقل المواد الخام والعمال أثناء حظر التجول ، وتوقف التسهيلات الائتمانية غير الرسمية المتاحة عادة للصناعات الصغيرة ، بالاضافة إلى نضوب حاد في القوة

الشرائية لدى جمهور المستهلكين . وقد ظلت غالبية هذه القيود سارية حوالي شهرين بعد رفع التدابير الأخرى المتصلة بحظر التجول . وسرعان ما استنفدت غالبية العائلات جميع الأموال المتاحة لديها بالانفاق مما تبقى لديها من مدخرات . واعتمدت المجموعات السكانية الأكثر حرمانا اعتمادا تاما على المساعدة الدولية أو التضامن الأسري أو المجتمعي في إعالة أنفسها طوال فترة حظر التجول(١٩) . وأكد عمدة مدينة بيت لحم ، التي كانت يوما ما مدينة مزدهرة ، أن ٥٠ في المائة من الأسر تعيش "دون خط الفقر"(٢٠) . وأسفر نقص الأغذية خلال الأسابيع الأولى من حظر التجول عن وجود فوائض في المتاجر والأسواق المحلية التي لم تكن تفتح أبوابها إلا لساعات قليلة كل يوم . ومع ذلك ، أفادت التقارير عن حالات متفرقة ، في بعض المناطق النائية في قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية ، من حالات المجاعة الخطيرة والمرض المتسبب عن سوء التغذية . وعندما عاد توزيع الأغذية في الأسواق إلى ما كان عليه ، كانت الموارد المالية للعديد من الناس قد نفدت بحيث تعذر عليهم شراء بعض السلع والاحتياجات الأساسية ، على الرغم من المستويات المتدنية التي انخفضت إليها الأسعار . من ذلك ، مثلا ، أن سعر الطماطم رغم انخفاضه خلال فترة حظر التجول إلى ثلث ما كان عليه قبل ذلك ، فقد هبطت المبيعات بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة . وعلى الرغم من أن مجزر بلدية نابلس كان يعمل بطاقة تبلغ ٢٠ في المائة من طاقته العادية قبل حظر التجول ، فقد كانت امداداته إلى سوق اللحوم في المدينة مفرطة . وكان مصنع كبير لمنتجات الألبان في الخليل يخسر آلاف الدولارات يوميا لأن أصحاب المتاجر كانوا يعيدون إليه منتجات انقضى تاريخ صلاحيتها ، ولم يتمكنوا من بيعها . ويستفاد من التقارير أن مصنعا كبيرا لانتاج المواد الغذائية في بيت ساحور كان يعمل بنسبة ١٠ في المائة من طاقته بسبب انخفاض الطلب على منتجاته وعدم حصول العاملين به على تراخيص للتنقل أثناء حظر التجول .

١٩- ومما لا شك فيه أن الزراعة كانت أشد القطاعات تأثرا بحظر التجول ، وكانت الخسائر فورية وطويلة الأجل في آن واحد . ومنذ الأيام الأولى من حظر التجول ، التي تزامنت مع فترة حاسمة هي حصاد محصول الشتاء وغرس بذور محصول الصيف ، أبلغ المزارعون في جميع أنحاء الأرض المحتلة عن خسائر في كل المجالات . وبما أن المزارعين مُنعوا من رعاية الزراعات أو الماشية (ومن كان يخاطر بذلك كان يتعرض للمواجهة مع قوات الأمن أو لدفع غرامة باهظة) ، فقد تأثر عدد من العمليات الزراعية بهذا المنع . وتعذر رش مبيدات الحشرات والري والتسميد والجني . وتأثرت كذلك عمليات إعداد التربة وغرس بذور المحاصيل الصيفية ، لأن سقوط الأمطار بدأ في أواخر كانون الثاني/يناير ، بعد فترة من الجفاف . وحتى في الأوقات التي لم يشكل فيها حظر التجول أي عقبة ، لم تتوافر مدخلات مستوردة عديدة ، أو كانت تكلفتها باهظة . وكانت المحاصيل المربحة ، التي تنمو تحت البلاستيك وفي الدفيئة في جميع أنحاء الأرض المحتلة ، حساسة بوجه خاص بسبب انعدام التهوية والرعاية الملائمة ، الأمر الذي أدى

إلى أن هاجمتها الآفات بأعداد كبيرة . وتعطل بشكل خطير جمع محصول الحوامض في قطاع غزة ؛ وبيعت بخسارة الكميات التي تسنى جمعها . ولم يتمكن أصحاب المشاتل الزراعية من غرس شتلات جديدة أو ري الشتلات النامية . ومنع وصول الماشية إلى مناطق الرعي ، واضطر بعض المزارعين إلى شراء العلف المركّز المستورد بتكلفة عالية ، واضطر آخرون إلى تغذية مواشيهم بعلف من الحبوب غير الملائمة . وطوال فترة حظر التجول ، شلّت حركة نشاط صيد الأسماك في قطاع غزة ، وهو نشاط ضعيف الأداء أصلا بسبب قيود الاحتلال . وأدى حظر التجول أيضا إلى توقف خدمات الارشاد الزراعي والخدمات البيطرية التي كانت الحاجة إليها ماسّة بصفة خاصة بسبب تأثير الجفاف السائد في الفصل السابق ، ومولد حيوانات كثيرة في أوائل الربيع .

٢٠- وتعطل بشكل خطير تسويق المنتجات الطازجة ، سواء على الصعيد المحلي أم على صعيد التصدير ، بما في ذلك طرق التصدير المباشر إلى أوروبا التي كانت قد افتتحت منذ وقت قريب . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة إلى أن أحد مصدري الحوامض في قطاع غزة لم يتمكن من الحصول على ترخيص من السلطات في بداية شباط/فبراير لنقل منتجاته إلى ميناء حيفا ؛ وفي نيسان/أبريل ، لم يتمكن مصدِّر آخر من الحصول على القرض اللازم من المصارف الاسرائيلية لسداد قيمة شحنة كبيرة ، على الرغم من أن المنتجات وسفينة النقل كانت في الميناء ، وجاهزة للشحن . ولم يحصل إلا أكبر منتجي الحوامض في قطاع غزة وعدد قليل من تجار الجملة في الضفة الغربية على التراخيص اللازمة لتنقل العمال والمنتجات أثناء حظر التجول ؛ ومع ذلك ، لم تصدر التراخيص بأعداد كافية . وتعرّضت الفواكه والخضروات الطازجة للتلف في الحقول وفي المخازن غير الملائمة . وعلى الرغم من أن منتجي الألبان في قطاع غزة كانوا في أمس الحاجة إلى منافذ التوزيع ، فقد نشطت السلطات في تسهيل توزيع منتجات الألبان الاسرائيلية .

٢١- وعلى الرغم من أن التطورات الاقتصادية في الأرض المحتلة غلبت عليها ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، العوامل السابق مناقشتها أعلاه ، فانها تأثرت أيضا من سياسات اسرائيلية أخرى . وكانت المجالات الأخرى التي استمر فيها تكثيف تدابير السياسات الاسرائيلية التقييدية هي نزع ملكية الموارد الفلسطينية من الأراضي والمياه ، والسيطرة عليها ، والتوسع المكثف في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة ، وزيادة تحرك المستوطنين الاسرائيليين ، ومن بينهم المهاجرون الجدد إلى اسرائيل ، نحو المستوطنات في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية ، ولا سيما القدس الشرقية . وقد تضافرت هذه التطورات كلها فأدت إلى تفاقم الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني الضعيف وعلى مصادر دخله غير الثابتة ، وإلى تهديد قاعدة الموارد الطبيعية الفلسطينية المحدودة ، وإلى زيادة تجزئة الأرض المحتلة وتعطيل شبكات الاتصالات فيها .

٢٢- ومنذ عام ١٩٦٧ ، ظلت قضية نزع اسرائيل لملكية الموارد الطبيعية الفلسطينية وقضية تخصيص هذه الموارد ليستخدمها المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّين قضيتين واضحتي الترابط . ذلك أن عملية إقامة المستوطنات الاسرائيلية والتوسع فيها في الأرض المحتلة لم تتحقق إلا بتواكب عملية موازية لها هي مصادرة الأراضي والمياه الفلسطينية تذرعا بحجج شتى . وإن إقامة المستوطنات الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المصادرة تحقق الهدف المعلن ، وهو "ترسيخ حقائق" على واقع الأرض ، اعتقادا بأنها ستصبح أمرا لا رجوع فيه . وكلتا العمليتان تفتئتان مباشرة على ما لدى الأرض الفلسطينية المحتلة من امكانات توفير المأوى اللازم لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين (داخل الأرض المحتلة وخارجها ، على حد سواء) ، الذين لا تزال دُورهم وأراضيهم الشرعية موجودة هناك .

٢٣- وبحلول عام ١٩٩٠ ، ونتيجة لنزع ملكية الأراضي الفلسطينية ، أصبح ما لا يقل عن ٥٣,٧ في المائة من الأرض الفلسطينية المحتلة خاضعا لسيطرة السلطات العسكرية الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين[٢١] . ولا تدل المعلومات المتاحة عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ على أي تباطؤ في وتيرة هذا الاتجاه ؛ بل إن نشاط إقامة المستوطنات قد تسارعت وتيرته اعتبارا من بداية عام ١٩٩١ . ففي واحدة من أوسع عمليات نزع الملكية نطاقا وأشدها تركيزا في السنوات الأخيرة ، من المتوقع أن تتعرض مساحات عديدة من الأراضي الفلسطينية في وسط الضفة الغربية لسلسلة من عمليات نزع الملكية وبصفة خاصة نزع ملكية أراض زراعية تبلغ مساحتها الاجمالية ٠٠٠ ٧٠ دونم على الأقل ، في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل وحدهما[٢٢] . وستخصص الأراضي المنزوعة الملكية لمجموعة متنوعة من الاستخدامات . فمنها مساحات ستخصص لإنشاء طريق من الشمال إلى الجنوب ، يربط شمالي اسرائيل بمنطقة النقب ، مخترقا قلب الضفة الغربية ، فيهدد أهم منطقة منتجة للاعناب في الأرض المحتلة قرب الخليل ؛ وستتحول مساحة أخرى إلى منطقة لإغراق النفايات ؛ وستخصص المساحة الباقية للسلطات العسكرية الاسرائيلية ولبناء أو توسيع مستوطنات مثل "ريمونيم" و"ريفافا" و"مَعَاليه عموز" . وسيؤثر تنفيذ عمليات نزع الملكية هذه على مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية في قريتين فلسطينيتين ، ويؤدي إلى حرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها الأساسي . وفي الوقت نفسه ، كشفت غرفة التجارة في القدس الشرقية مخططا اسرائيليا يقضي بأن يدفع ملّاك الأراضي الفلسطينيون ضرائب الملكية بأثر رجعي عن ست سنوات بالاضافة إلى الفوائد بمعدلات باهظة استنادا إلى قانون من قوانين عام ١٩٥١ لم يطبَّق قط من قبل في القدس الشرقية المحتلة ولم يُخطَروا به البتة ، استنادا إلى تقديرات تضخمية لقيمة الممتلكات ، ومع تعريض الأراضي للمصادرة في حالة الامتناع عن الدفع .

٢٤- وقد كشفت السلطات الاسرائيلية من التوسع في المستوطنات الموجودة وإقامة مستوطنات جديدة ووضع الخطط للنشاط الاستيطاني المقبل في الأرض الفلسطينية المحتلة .

ولا تزال سياسة اسرائيل فيما يتعلق بإقامة المستوطنات سياسة لا لبس فيها: "إن اسرائيل كانت دائما ، ولا تزال ، وستظل ، تبني في (الضفة الغربية) وقطاع غزة ..."(٢٣) . وساعد زخم الحملة الاستيطانية الأخيرة ، في جملة أمور ، على تمهيد الطريق أمام تزايد استيطان الاسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة . ويسر ذلك ، كما في الماضي ، نزع ملكية الأراضي اللازمة لتهيئة مناطق متجانسة للاستيطان الاسرائيلي . من ذلك ، على سبيل المثال ، أن مستوطنة "معاليه أدوميم" الواقعة شرقي القدس تخطط للامتداد في إتجاه الغرب حتى حدود القدس الشرقية ، وذلك باضافة مساحة قدرها ٠٠٠ ١٥ دونم تمتلكها حاليا القرى الفلسطينية في المنطقة ، وكذلك في اتجاه الشرق حتى الحدود البلدية لمدينة أريحا(٢٤) . وهذا جزء من خطة اسرائيلية اسمها على ما يقال "بوابة الشرق" ، تنطوي على التوسع الفعلي في اتجاه الشرق من القدس المتروبولتيانية دون ضم مزيد من أرض الضفة الغربية إلى اسرائيل رسميا . بيد أن العقبة الكؤود في طريق هذه المساحة الملاصقة للمستوطنة الاسرائيلية من القدس الشرقية إلى نهر الأردن هي كيفية استيعاب القرى والأراضي الفلسطينية وسكانها الفلسطينيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ نسمة .

٢٥- وفي جميع أنحاء الأرض المحتلة ، تشيّد وتجهز المنازل لإسكان المستوطنين الاسرائيليين الجدد ، مع تركيز الجهود على تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية وحولها وعلى امتداد الحدود بين اسرائيل والضفة الغربية(٢٥) . ويخطط لإقامة ٠٠٠ ١٧ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الاسرائيلية الموجودة والجديدة في القدس المتروبولتيانية خلال السنتين القادمتين ، منها ٠٠٠ ١٥ وحدة ستقام على الأراضي المصادرة في القدس الشرقية ، وذلك في مقابل ٥٠٠ ٧ وحدة مخطط اقامتها في المناطق الفلسطينية المجاورة في المدينة ؛ وهذا هو التوسع الوحيد الذي سمح به خلال أكثر من عشر سنوات وما زال ينتظر التنفيذ . وفي الوقت نفسه ، لا يزال الاستيطان الاسرائيلي في الأحياء القديمة من القدس الشرقية مستمرا بنفس الوتيرة . وفي قطاع غزة ، استكمل في أوائل عام ١٩٩١ بناء عدة مئات من الوحدات الجديدة ؛ وصدرت الموافقة على بناء وحدات أخرى يتراوح عددها بين ٥٠٠ ١ و٠٠٠ ٢ وحدة خلال السنة القادمة . ومن المخطط ، بعد بناء أو تجهيز ٥٠٠ ٤ مسكن جديد في الضفة الغربية في ١٩٩٠-١٩٩١ ، أن تقام هناك ٠٠٠ ١٣ وحدة اضافية ، على الأقل ، بحلول ١٩٩٢ (باستثناء القدس الشرقية) . وتفيد التقارير أيضا بأن وزير الاسكان الاسرائيلي لديه خطط على الأجل الأطول لبناء ٠٠٠ ١٦ وحدة جديدة في الخليل في الضفة الغربية ، و٥٠٠ ١٣ وحدة أخرى في قطاع غزة ، عن طريق التوسع في المستوطنات الموجودة وإقامة خمس مستوطنات جديدة(٢٦) .

٢٦- وفي منتصف عام ١٩٩١ ، كان يوجد في الأرض الفلسطينية المحتلة ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢١٦ مستوطن اسرائيلي: ٠٠٠ ١٢٢ في القدس الشرقية ، و٠٠٠ ٩٠ في أجزاء أخرى من الضفة الغربية و٠٠٠ ٤ في قطاع غزة . وتفيد معظم التقارير بأن ٥٠٠ ٧ مهاجر جديد

إلى اسرائيل من مصدر واحد فقط قد استوطنوا في الأرض المحتلة ، مما يدل على أن النمو السكاني في المستوطنات في عام ١٩٩٠ تدعم أساسا بتدفق المهاجرين الجدد . وبالنظر إلى تزايد حركة المستوطنين الجدد إلى الأرض المحتلة ، ومن بينهم المهاجرون الجدد من ذوي الكفاءات المهنية ، فإن المخططين الاسرائيليين يشعرون بالقلق إزاء الحاجة إلى تزويد هؤلاء المستوطنين لا بالمساكن والهياكل الأساسية فحسب ، وإنما أيضا بفرص العمل . وتقدم الحوافز للتشجيع على الاستيطان في هذه المناطق ، وتشمل تحسين شروط الرهون العقارية ، والتخفيف من الضرائب ، وتقديم المنح لتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة ، وتطوير النقل والهياكل الأساسية للمستوطنات . كما ان الامكانيات السياحية الطبيعية لبعض هذه المواقع قد شجعت على تنفيذ مشاريع لتطوير المستوطنات في وادي الأردن ، وإقامة المشاريع السياحية مثل الملاهي والفنادق والمراكز التجارية في قطاع غزة . وفي مناطق أخرى ، ينصب التركيز على الزراعة أو على صناعة التكنولوجيا المتقدمة ، في حين أن العديد من المستوطنين الذين يعيشون بالقرب من الحدود الاسرائيلية ينتقلون يوميا إلى أماكن عملهم داخل اسرائيل . وفي جميع الأحوال ، فإن الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التطور بالنسبة لأفراد الشعب الفلسطيني تنذر بالخطر: ذلك أن فرص عملهم في اسرائيل يستولى عليها باطراد المهاجرون الجدد ؛ وأراضيهم تؤخذ منهم عنوة وتُعطى إلى المستوطنين الاسرائيليين ، الأمر الذي يؤدي في حد ذاته إلى حرمان العديد من الفلسطينيين من العمل وينتهي بهم إلى العمل في أراضيهم ذاتها ، التي تحوَّلت إلى مستوطنات اسرائيلية ، حيث يبنون المساكن من أجل المهاجرين الجدد في الأرض المحتلة .

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك ، ساهمت الاهتمامات الأمنية داخل اسرائيل والحاجة إلى توفير فرص العمل للمهاجرين الجدد إلى اسرائيل في فرض أشكال معينة من الحظر على تحركات العمال الفلسطينيين للعمل في اسرائيل ، الأمر الذي أدى ، في عام ١٩٩١ ، إلى تطبيق نظام جديد لتراخيص المرور يهدف إلى التقييد الشديد لعدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل[٣٧] . وعلاوة على الضغوط الأخرى التي حدّت من فرص الفلسطينيين في العمل محليا ، كان هذا العامل عنصرا أساسيا من العناصر التي أدت إلى البطالة الجماعية الفلسطينية . وقبل ذلك ، كانت السلطات الاسرائيلية قد أنشأت في عام ١٩٨٩ نظاما لبطاقات الهوية الممغنطة ، لضمان فعالية تدابير الأمن فيما يتعلق بجميع العمال والأشخاص الآخرين المسافرين من قطاع غزة إلى اسرائيل . وفي حين أن الضغوط الرامية إلى اتخاذ التدابير التقييدية الأخيرة كانت قد ظهرت بالفعل في أواخر عام ١٩٩٠ ، فإن السلطات لم تبدأ جديا في التنفيذ الصارم للتوجيهات الجديدة بهذا الصدد . إلاّ منذ فرض حظر التجول في عام ١٩٩١ . وقبل تطبيق هذه الاجراءات ، تكرر الجدال ، وإن كان بشكل مخفف ، حول الحاجة إلى إعطاء شكل نظامي لمركز أكثر من ٧٥ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في اسرائيل دون عقود وتراخيص رسمية ، في حين أن الحاصلين على تراخيص لا يتجاوز عددهم ٥٠ ٠٠٠ شخص[٣٨] .

٢٨- وجاءت في أواخر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ أولى الدلائل الواضحة على استعداد الاقتصاد الاسرائيلي للتقليل من اعتماده القديم العهد على العمال الفلسطينيين من الأرض المحتلة . فقد قررت السلطات في ضوء اعتبارات الأمن الاسرائيلي ، إغلاق اسرائيل تماما لمدة خمسة أيام أمام جميع الفلسطينيين من الأرض المحتلة ، ومن بينهم العاملون في اسرائيل . واستتبع هذا قيام جدال شديد في اسرائيل حول تكاليف ومزايا الاعتماد على العمالة الفلسطينية ، وقدرة الاقتصاد الاسرائيلي على التحرر من هذا الاعتماد ، والآثار التي يمكن أن يرتبها ذلك على الاقتصاد الفلسطيني . وفي الوقت نفسه ، حاولت القطاعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على العمال الفلسطينيين ايجاد مصادر بديلة للعمالة ، خاصة بين العاطلين الاسرائيليين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠ شخص والمهاجرين الجدد إلى اسرائيل . وفي معظم الحالات ، كان من المستحيل العثور على بدلاء: فقد حاولت الادارة الصحية في تل أبيب العثور على من يحلون محل عمالها الفلسطينيين الثلاثمائة ، ولكنها لم تتمكن إلا من تعيين خمسة اسرائيليين ، وكلهم من المهاجرين الجدد ؛ وفيما يتعلق بالأعمال التي أخلاها الفلسطينيون في سوق الجملة للفواكه والخضروات في المدينة ، لم يتقدم أي اسرائيلي للأعمال الحقيرة المطلوبة التي تستغرق ساعات طويلة مُضجرة ؛ واستخدمت إدارة صحية اسرائيلية أخرى مكنسة كهربائية لانجاز العمل الذي كان يقوم به ١١ شخصا(٢٩) . وخلال فترة الإغلاق ، لم يشغل من عروض العمل المطروحة سوى الثُلث ؛ وفي معظم الحالات ، استأنف الفلسطينيون أعمالهم بعد الغاء الحظر .

٢٩- ونتيجة لهذه المحاولة الأولى للاستعاضة عن الفلسطينيين العاملين في اسرائيل باسرائيليين ، يُفاد بأن نحو ٠٠٠ ٣ فلسطيني أصبحوا دون عمل ؛ وليس هذا عددا كبيرا بالنظر إلى حدة الجدال والتوتر التي أثارتها هذه المسألة في ذلك الحين . والواقع أن المناقشات التي استمرت عدة أسابيع بعد ذلك في الحكومة الاسرائيلية لم تتوصل إلى نتيجة: وطرحت خطة لتحديد عدد العمال الفلسطينيين الذين يسمح لهم بدخول اسرائيل عند مستوى ٠٠٠ ٥٠ عامل (تصدر لهم جميعا تراخيص عمل) ؛ ولكن الخطة قوبلت بحجج مضادة حول الآثار الأمنية لصيرورة نحو ٠٠٠ ٦٠ فلسطيني آخر فائضين عن الحاجة ، وأيضا حول الحاجة إلى اعداد الاقتصاد الاسرائيلي لهذا التغيير . ولخّص وزير الدفاع الاسرائيلي وجهة النظر هذه بقوله: "يتعين وضع برنامج يهدف إلى التقليص التدريجي للدور الذي تؤديه الأيدي العاملة من الأراضي في الاقتصاد الاسرائيلي"(٣٠) . ودل توقف بحث المسألة على عدم وجود قرار سياسي واضح بشأن كيفية تناولها وعلى ما يقترن بذلك من عدم تأكد بعض القطاعات الاقتصادية من امكانية الإغلاق الفوري لسوق العمل أمام الفلسطينيين .

٣٠- وقد شجع حظر التجول الذي فرضته السلطات الاسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ كلا من الأيدي العاملة الفلسطينية وأصحاب العمل الاسرائيليين على

المواجهة الصريحة لمسألة عمل الفلسطينيين في اسرائيل وتأثيرها على الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي ، على حد سواء . وقد اضطر جميع الفلسطينيين الذين يعملون عادة في اسرائيل إلى عدم مغادرة منازلهم لعدة أسابيع ، ظل العمل خلالها مستمرا بشكل طبيعي نسبيا في معظم القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية ، على الرغم من غياب الأيدي العاملة الفلسطينية . ويبدو أن هذا التغيب الاجباري هو الذي دفع الاقتصاد الاسرائيلي إلى أن يتكيف ، في عام ١٩٩١ ، مع الانخفاض الكبير في عدد العمال الفلسطينيين . ومن الآن فصاعدا ، ستمنح التراخيص للعمال الذين يطلبونها ، بعد الحصول على موافقة جهات الأمن والموافقات اللازمة الأخرى من سلطات الاحتلال ؛ وستفرض عقوبات مشددة على أصحاب العمل وعلى العمال الذين يحاولون تخطي مكاتب العمل .

٣١- واعتبارا من نهاية شباط/فبراير ١٩٩١ ، ارتفع عدد التراخيص الصادرة إلى العمال الفلسطينيين وأخذت معظم القيود المفروضة على دخولهم إلى اسرائيل تخف بالتدريج . وبحلول نيسان/أبريل ، كانت السلطات قد قبلت بالفعل الخطة التي لم يكن الجدال حولها قد وصل إلى نتيجة قبل ذلك بحوالي ستة أشهر . وأعاد رئيس قسم التوظيف في وزارة العمل الاسرائيلية تعريف أهداف السياسات بعبارة بسيطة هي: "اننا نحتاج إلى الاستعاضة عن جميع العمال من الأراضي بمهاجرين جدد"(٣١) . وحتى ذلك التاريخ ، صدر ٠٠٠ ٧٥ ترخيص (٠٠٠ ٤٥ في الضفة الغربية و٠٠٠ ٣٠ في قطاع غزة) ، مقابل ٠٠٠ ٣٥-٠٠٠ ٥٠ ترخيص صدرت في السنوات السابقة . ومع ذلك ، فلا يزال يتعذر على العمال الانتقال بحرية إلى أماكن عملهم في اسرائيل أو المبيت هناك ، حتى وإن كانت لديهم تراخيص . بل انهم ، على العكس من ذلك ، يعتمدون على أصحاب العمل لنقلهم إلى هناك ، وبذلك أصبح نصف عدد الحاصلين على تراخيص عاجزين عن الاستفادة منها . وفي مدن اسرائيلية عديدة ، أوقفت السلطات والشركات نهائيا استخدام الفلسطينيين أو حدّت منه بقيود شديدة . وترتب على الانخفاض الشديد في مستويات الأجور ، وعلى تزايد تكاليف الانتقال ، انخفاض في الدخل . والآن وقد نظمت السلطات تدفق العمال الفلسطينيين إلى اسرائيل ، تدخلت عوامل أخرى (مثل تفضيل الاسرائيليين استخدام اسرائيليين وبصفة خاصة المهاجرين الجدد) أدت إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة الفلسطينية بمقدار النصف .

٣٢- وعلاوة على أهم مجالات تأثير تدابير السياسات الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ، السابق مناقشتها أعلاه ، تعرض الاقتصاد الفلسطيني أيضا لتدابير أخرى متنوعة ، تتميز بها بيئة السياسات الاقتصادية التقييدية السائدة في ظل الاحتلال ، ولا سيما منذ الانتفاضة الفلسطينية . وتؤثر هذه الممارسات ، كما في السنوات السابقة ، وعلى الرغم من ظهور قضايا أكثر الحاحا حجبتها عن الأضواء ، تأثيرا مثبطا على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية ؛ وهي تدل على المناخ المعقد والمحبط الذي تشجع على وجوده تدابير السياسات المتعمدة في الأرض المحتلة(٣٢) .

٣٣- وبين القضايا التي احتلت مكان الصدارة بوجه خاص في الآونة الأخيرة قضية الآبار ، الغورية والاستراتيجية على حد سواء ، المترتبة على السيطرة على موارد المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة[٣٣] . فمنذ عام ١٩٦٧ ، أنيطت مسؤولية استغلال الموارد المائية في الأرض المحتلة بسلطات الاحتلال . وتواصل هذه السلطات تطبيق سياسة تمييزية في توزيع المياه . تحابي الاحتياجات الاسرائيلية في كل من اسرائيل ومستوطناتها في الأرض المحتلة محاباة شديدة على حساب الاحتياجات المتزايدة للأسر الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني[٣٤] . وقد زاد من خطورة الوضع هذا العام انخفاض منسوب المياه الجوفية في المنطقة والضغط المتزايد على الامدادات . وتزامن ذلك مع ظهور أصوات في الحكومة الاسرائيلية تطالب بزيادة السيطرة الاسرائيلية على موارد المياه الفلسطينية[٣٥] . وعلى الرغم من الطابع الجوهري والأساسي الذي يتسم به هذا المورد الحيوي والنادر ، لا تزال تدابير السياسات الحالية تلحق الضرر بالمجتمعات الفلسطينية . ففي بعض الأماكن ، توقف السلطات امدادات المياه بحجج مختلفة ، تشمل ادعاء عدم سداد الفواتير ؛ وهي تفعل ذلك كعقوبة جماعية ضد مجموعات من المزارعين أو ضد عدة قرى .

٣٤- وتشمل العقوبات الجماعية الأخرى التي تضر بالنشاط الاقتصادي الفلسطيني فرض حظر التجول ؛ مثال ذلك حظر التجول الذي فرض على المركز التجاري لمدينة غزة لفترة طويلة خلال صيف عام ١٩٩٠ ، مما أضر ضررا شديدا بالتجارة والصناعة والنقل . ولا تزال الممارسة الواسعة الانتشار ، والمتمثلة في قيام الجيش الاسرائيلي بهدم المنازل لأسباب تتعلق بـ "الأمن" أو بسبب عدم وجود تراخيص للبناء ، تقيِّد توسع القرى الفلسطينية واحتياجات سكانها . وقدِّر عدد المنازل الفلسطينية التي أزيلت "بالبلدوزر" خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ بـ ١١٥ منزلا فلسطينيا ، أي ما يعادل أو يُجاوز عدد تراخيص البناء الصادرة في نفس الفترة[٣٦] . وعلى صعيد آخر ، يغفل التخطيط الاسرائيلي الاقليمي لشق الطرق واقامة الهياكل الأساسية الأخرى في الأرض المحتلة احتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية ؛ ويشهد على ذلك أمر عسكري باغلاق أربع شركات المحاجر الفلسطينية لبناء طريق فرعي للمستوطنين الاسرائيليين على مقربة من نابلس[٣٧] . وفي الوقت نفسه ، واصلت السلطات الاسرائيلية حملاتها لتحصيل الضرائب الجماعية ، وتستغل في كثير من الأحيان ظروف حظر التجول للقبض على "المخالفين" المزعومين ؛ كذلك فإن هناك ضغوطا أخرى أثقلت عبء الضرائب على الأفراد والشركات ، وبصفة خاصة في قطاع السياحة الفلسطيني الذي شلّت حركته . وتفاقمت الضغوط الحمائية في اسرائيل حيث قدمت المنظمة الاسرائيلية لزرّاع الخضر شكوى إلى المحكمة العليا الاسرائيلية تطلب إليها فيها الإعمال الكامل للحظر الاسرائيلي السائد على الواردات إلى اسرائيل من المنتجات الزراعية الفلسطينية[٣٨] . وخسر أحد مصدِّري الملابس الفلسطينيين أسواقا تصديرية مربحة في أوروبا وأمريكا الشمالية لأن سلطات الضرائب الاسرائيلية عطّلت لفترة أطول من اللازم الموافقة على تراخيص استيراد المواد الخام[٣٩] .

٣٥- ومنذ بداية الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، قامت المجتمعات والمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة بوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الاقتصادية الرامية إلى تعزيز الاعتماد الذاتي في الانتاج وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وتنويع وترشيد وتكامل فروع الانتاج المحلية ، وإعادة توجيه الأنماط الاستهلاكية نحو التقليل من المظهرية ، وبالتالي تخصيص الاستثمارات بطريقة تزيد من ربحيتها . وهذه التدابير ، التي يعتبرها الفلسطينيون جزءا لا يتجزأ من السياسات المطبقة في إطار الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، تعكس بنفس القدر الإصرار على تغيير بيئة السياسات الاقتصادية ، غير الملائمة بوجه عام والمتسمة بالعداء في كثير من الأحيان ، في الأرض المحتلة . وقد أتاحت الظروف في السنوات الأولى للانتفاضة استهلال بعض المبادرات الاقتصادية الفلسطينية التي صادفتها عقبات قليلة نسبيا على الرغم من الضغوط المستمرة التي تمارسها سلطات الاحتلال . وشهدت الفترة المنقضية حتى عام ١٩٩٠ وضع وتنفيذ تدابير السياسات الاقتصادية محليا ، وتنفيذ البرامج القطاعية والاقليمية ، والمشاريع التجريبية والرائدة ، والأشكال المؤسسية الجديدة ومبادرات أصحاب المشاريع ، كما شهدت طائفة متنوعة من الجهود الشعبية "المشاركة في التنمية" ، والتي ساهمت فيها الأسر والمجتمعات المحلية والمناطق والتعاونيات والشركات والجمعيات المهنية(٤٠) .

٣٦- واتضح بما لا يدعو مجالا للشك أن بعض المبادرات الفلسطينية تضمنت ، أكثر من غيرها ، مقومات البقاء والانتشار الشعبي والنجاح ، موفرة بذلك أساسا على درجة كافية من المتانة يمكن الاستناد إليه في اقتضاء وتنفيذ مبادرات ومشاريع أطول أجلا(٤١) . من ذلك ، على سبيل المثال ، أن أصحاب المشاريع الفلسطينيين والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية كثفوا جهودهم لوضع الإطار اللازم لنظام أحدث وأكفأ للوساطة المالية . وبذل رجال الأعمال الفلسطينيون ، طوال عام ١٩٩٠ ، أقصى جهودهم للحصول على الموافقة اللازمة لإنشاء مصرف محلي ، برأسمال أصلي يبلغ حوالي ١٥ مليون دولار وله أربعة فروع في الضفة الغربية ، لخدمة الأرض المحتلة . وينتظر من هذا المصرف أن يقدم الخدمات التجارية المنتظمة بما فيها المعاملات بالعملتين الاسرائيلية والأردنية . وتبذل جهود لتوفير الضمانات والمساعدة التقنية لهذا المصرف من مصارف أوروبية . وفي نفس المجال ، ساندت أربع وكالات ائتمانية فلسطينية محلية ، بنجاح ، تشغيل "الصناديق المتجددة" ، إذ قدمت كل منها قروضا بعدة ملايين من الدولارات إلى مئات المشاريع الصغيرة الحجم ، الموجودة والجديدة ، لمواجهة الاحتياجات الخاصة ببدء التشغيل وبرأس المال العامل في الزراعة والصناعة .

٣٧- ويسّرت التسهيلات الائتمانية المتاحة ، رغم محدوديتها ، انجازا ملحوظا آخر هو تزايد الاتجاه نحو تنفيذ المشاريع الصغيرة الحجم وتوجيه الاستثمار نحو الانشطة الصناعية الأكثر تنوعا ، والرامية إلى تغطية الأسواق المحلية والخارجية . وظلت فروع

الصناعات التقليدية ، مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات والملابس والأثاث ومواد البناء واللدائن والمواد الصيدلية ، من اختصاص الشركات المتوسطة الحجم والشركات الكبيرة ، الموجودة من قبل . وقد استفادت هذه الأخيرة بوجه خاص ، خلال عام ١٩٩٠ ، بقدر من "حماية المستهلك" التلقائية في سياق المقاطعة الشعبية للمنتجات الاسرائيلية الصناعية والزراعية ، وما صاحبها من ازدياد الطلب على المنتجات المحلية . وقد أتاحت ظروف السوق المواتية هذه إعادة توجيه الزراعة إلى السوق المحلية ويسَّرت بقاء القطاع الصناعي الفلسطيني طوال الفترة المنقضية منذ عام ١٩٨٧ . وفي معظم الحالات ، ظلَّت مستويات الناتج على ما كانت عليه أو تحسَّنت ؛ كما ساعد تحسُّن الأداء في عام ١٩٩٠ مصانع عديدة على تفادي التصفية في ظل أعباء حظر التجول الذي فرض في أوائل عام ١٩٩١ .

٣٨- وحظي مجالا السياسات التجارية والبرمجة الانمائية بنفس القدر من الاهتمام . وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، شهدت الأرض المحتلة عدة جهود محلية جديدة لتحسين أنشطة التسويق والترويج للمنتجات الفلسطينية ، بما في ذلك تنظيم المعارض التجارية محليا وفي أسواق خارجية مختارة ، وإنشاء شركات متخصصة في التصدير . وتفاوضت التعاونيات الفلسطينية لتصدير زيت الزيتون مع الحكومة الايطالية بشأن ترتيبات مبتكرة في مجال التصدير ، تعاقدت بموجبها الحكومة الايطالية على شراء جزء كبير من الفائض مرتين في السنة لإعادة تصنيعه ، وذلك في إطار المعونة السلعية للبلدان النامية(٤٢) . وأسفر تطبيق مخطط رائد لتصدير الملابس ، ذات الجودة العالية ، والمصنعة بناء على طلب المستهلك ، عن اكتساب مكان مهم في أسواق تصدير مختارة ، وذلك بالانتفاع من الميزة النسبية الفلسطينية المتمثلة في الأيدي العاملة المتحمسة والماهرة والرخيصة نسبيا . وفي الوقت نفسه ، وفي جميع أنحاء الأرض المحتلة ، أنشئت مؤسسات محلية جديدة ووضعت ترتيبات تعاونية لتحسين إدارة وتخطيط السياسات والمشاريع الاستثمارية ، وزيادة فعالية أداء المشاريع والأداء التقني ، وتحسين التنسيق بين الأنشطة الصناعية الفلسطينية . وفي هذا المجال الأخير ، أنشأ أصحاب المصانع في قطاع غزة اتحاد الصناعيين في غزة كنقطة مركزية لدعم السياسات والبرمجة الصناعية المحلية ، بينما بذل نظراؤهم في الضفة الغربية جهودا مكثفة لإنشاء هيئة استشارية/داعمة مماثلة .

٣٩- وثمة مبادرات فلسطينية أخرى لم تستطع تحقيق أهدافها كاملة بسبب العقابات الهائلة التي وضعتها في طريقها سلطات الاحتلال ، أو بسبب عدم نضوج بعض الاقتراحات التي كانت تقتضي توجيها مؤسسيا أكثر تطورا ورسوخا ، لضمان نجاحها . وقد أثمرت غالبية المبادرات ، من النوع المشار إليه أعلاه ، نتائج ايجابية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني على مدى السنوات الثلاث الماضية . بيد أن القيود التي تنطوي عليها بعض السياسات المندرجة تحت عنوان الاكتفاء الذاتي تلقى فهما مطردا ؛ وبناء على ذلك ، تجرى الاصلاحات المناسبة في البرامج والمشاريع المحلية .

٤٠- وقد بدا ذلك واضحا بصفة خاصة في المبادرات المتعلقة بالاقتصاد المنزلي الحضري وفي الجهود التعاونية لانتاج وتسويق المنتجات المنزلية في الريف ؛ وقد استهلت هذه المبادرات والجهود لتوفير البدائل الانتاجية المحلية للاعتماد على الواردات من اسرائيل ، ولمساندة القرى المحاصرة أو المعزولة على البقاء . وعلى الرغم من وضوح الحاجة إلى أساليب من هذا القبيل في ضوء اضطرابات الأسواق المحلية وظروف الانتاج منذ عام ١٩٦٧ ، كانت المبادرات تتعطل في كثير من الأحيان بسبب التدابير الاسرائيلية ولكنها ، في النهاية ، صمدت أمام هذه التدابير . غير أن الاقتصاد المحلي اختار توجهاته الذاتية ووفر المزيد من البدائل المؤسسية القابلة للادامة ، ولا سيما من خلال تنمية المشاريع الخاصة . وبالمثل ، واجهت المحاولات الفلسطينية الرامية إلى فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باسرائيل على مستوى سوق العمل صعوبات كثيرة على مدى ثلاث سنوات . ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى عدم وجود أي برامج ومشاريع شاملة أو مولّدة للعمالة بنسب كبيرة ، وهو أمر ذو أهمية حيوية لاقتصاد الأرض المحتلة . وعلى الرغم من ذلك ، وحتى قبل التطورات التي حدثت في عام ١٩٩١ في هذا المجال ، نجحت المبادرات الفلسطينية في تخفيض الاسهام الاجمالي للأيدي العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي بمقدار الربع على الأقل ، حيث أعيد استيعاب غالبية هذه الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية المحلية الفلسطينية .

٤١- وبالاضافة إلى ذلك ، أدى التفاعل بين شتى العوامل إلى أن تقوم السلطات الاسرائيلية في هذه الفترة باعادة تقييم سياساتها تجاه النشاط الاقتصادي الفلسطيني والنظر في تطبيق قدر من إعادة التوجيه . وظهرت مواقف جديدة من خلال العديد من التطورات الملحوظة خلال الفترة المعنية ، ولا سيما منذ أواخر عام ١٩٩٠[٤٣] . وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة ، قال مسؤول حكومي عسكري اسرائيلي ما يلي: "لا يوجد تغيير في السياسات ولكن يوجد نهج جديد ... فبدلا من استقدام العمال من الأراضي إلى المصانع في اسرائيل ، فاننا نريد لتلك المصانع أن تتوجه إلى الأراضي"[٤٤] . وعلى الرغم من الآثار التي ينطوي عليها هذا النهج الجديد في السياسات الرامية إلى استقلال الاقتصاد الفلسطيني ، فقد ترتبت عليه الموافقة على التراخيص الخاصة بعدد من المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية الصغيرة الحجم في الأرض المحتلة ؛ وتسجيل اتحاد الصناعيين في قطاع غزة (بعد أن رفض هذا التسجيل عدة مرات من قبل) ؛ واتخاذ خطوات نحو السماح لرجال الأعمال المحليين بانشاء تسهيلات مصرفية فلسطينية في الأرض المحتلة ، لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وتخفيف القيود على تدفق الموارد المالية الخارجية برفع الحد الأقصى المسموح به لكل فرد يدخل إلى الأرض المحتلة من ٤٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار . وحدث تطور لم يسبق له مثيل حين أعادت السلطة القضائية الاسرائيلية النظر في سلامة الأساس القانوني للحواجز غير التعريفية السائدة (الحصص) المطبقة على الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى اسرائيل . وقبل ذلك في عام ١٩٩٠ ، لوحظ الغاء بعض القيود من خلال العروض الرسمية لمساعدة المصدرين الفلسطينيين على

فتح أسواق جديدة ؛ بيد أنه لا يستفاد من التقارير اتخاذ أي خطوة لاحقة بهذا الشأن بعد الوعود الأولية . وأعلنت السلطات الاسرائيلية مؤخرا عن تدابير لتخفيف الضرائب على الاستثمارات الصناعية الجديدة وعلى بعض الشركات الموجودة في قطاع غزة ، وأعلنت كذلك عن إنشاء منطقة صناعية في مدينة غزة والنظر في بعض البدائل الممكنة للتسهيلات المصرفية والائتمانية . ويبدو أن هذه الخطوات المبدئية ، وإن كانت غير كافية بالقياس إلى المقترحات الأشمل الخاصة بالاصلاحات الضريبية والتحرر الاقتصادي ، والصادرة عن لجنة اسرائيلية رسمية معنية ببحث الأحوال والاحتياجات الاقتصادية لقطاع غزة ، قد قطعت شوطا بسيطا في طريق تحسين المناخ الاستثماري في قطاع غزة(٤٥) .

٤٢- وتعتبر هذه التحسينات في حد ذاتها تحسينات متواضعة في مناخ سياسي قاس نسبيا . ومع ذلك ، فانها تدل على وجود ادراك لحجم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني ، يقترن به استعداد للنظر في اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لتعزيز تطبيق سياسة اقتصادية أكثر تحررا في الأرض المحتلة والتشجيع على اتخاذ تدابير التخفيف والانعاش . ويبدو أن وراء تغيير صيغة ومضمون تدابير السياسات الاسرائيلية في الشهور الأخيرة عوامل عديدة تشمل ما يلي: ثبوت قدرة معظم المبادرات الاقتصادية الفلسطينية على البقاء والاستمرار رغم تدابير السياسات الاسرائيلية التقييدية ؛ والمشاركة الايجابية المتزايدة من جانب مصادر المعونة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان تحقيق برامج التنمية الفلسطينية المحلية أداءها ونتائجها دون عقبات ، بما في ذلك ايفاد ممثلين عن هذه المصادر إلى السلطات الاسرائيلية ، عند الاقتضاء ؛ والأهم من ذلك ، الاعتبارات السائدة داخل اسرائيل والمحبذة لتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الفلسطينية وما يترتب على ذلك من ضرورة تشجيع تهيئة فرص العمل داخل الأرض المحتلة أو مواجهة مخاطر تعاظم السخط والاضطرابات الاجتماعية . ويرى معظم المعنيين من المؤسسات والخبراء الفلسطينيين أن هذه التغييرات الأخيرة ، مهما قوبلت بالترحيب ، تبقي في أيدي سلطات الاحتلال أهم مقاليد السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني ؛ كما انها غير كافية لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية الشاملة وإعادة الهيكلة المطلوبة في هذه الظروف الحاسمة في الأرض المحتلة . وتشكك قطاع آخر من الرأي العام الفلسطيني المحلي في المصلحة المحتمل أن تعود على الاقتصاد الاسرائيلي من هذه التدابير الأخيرة . ويتعلق ذلك بالمنافع التي ستعود على المستثمرين الاسرائيليين من وراء إعادة تنظيم العلاقات مع القوى العاملة الفلسطينية في الأرض المحتلة ذاتها ، ومن خلال الاستثمار الاسرائيلي المباشر في صناعة أو صناعات محلية في المستوطنات الاسرائيلية تستهدف استخدام القوى العاملة الفلسطينية .

٣- <u>تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني</u>

٤٣- شكل تدهور الحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، في الآونة الأخيرة ، مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي . ويزداد باطراد ادراك الحاجة العاجلة

إلى بذل جهود متواصلة لتقديم المزيد من المساعدات ، على نطاق أوسع ، لضمان بقاء الاقتصاد الفلسطيني ، ولا سيما بالنظر إلى التأثير المحدود لبرامج المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، المقدمة إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأرض المحتلة . ومع ذلك ، فإن سرعة وحجم الاستجابة الفعلية حتى الآن ليسا على مستوى التوقعات وحجم الاحتياجات ، وبصفة خاصة منذ الأزمة التي حدثت في المنطقة .

٤٤- وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تزايد طرح القضايا المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وواصلت دوائر ووكالات الأمم المتحدة تنفيذ برامجها الخاصة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (٤٦) . وعلى الرغم من أن احتياجات الشعب الفلسطيني في مجال التنمية والاغاثة آخذة في الازدياد بسرعة ، فقد ظل نطاق هذه البرامج وحجم الموارد المخصصة لها ثابتين تقريبا في السنوات الأخيرة ، فيما عدا حالتين استثنائيتين هامتين . فمن ناحية ، رفع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بنسبة ٣٥ في المائة ، أي إلى مبلغ ١٥ مليون دولار ، موارد ميزانيته العادية المخصصة للأنشطة الانمائية في الأرض المحتلة في دورة ١٩٩٣-١٩٩٦ ، في إطار برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (٤٧) . ويأتي ذلك نتيجة للمستوى الملحوظ لأداء البرنامج في عام ١٩٩٠ ، إذ تجاوز مبلغ ١١ مليون دولار (بما في ذلك التمويل من خارج الميزانية) . ولا يزال هدف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو زيادة التركيز على مشاريع القطاعات الانتاجية ، وبصفة خاصة الزراعة والصناعة وتنمية المشاريع والتجارة . وفي الوقت نفسه ، اقتضت الظروف القاسية السائدة في الأرض المحتلة خلال الربع الأول من عام ١٩٩١ قيام وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتنفيذ برنامج موسع للاغاثة الانسانية . وأصدرت الأونروا نداءات عاجلة إلى المتبرعين واستطاعت في وقت قصير أن توزع المعونة الغذائية على جميع الأسر الفلسطينية المحتاجة في الأرض المحتلة ، بما في ذلك غير اللاجئين . وبدأت هذه التدابير في أوائل شباط/فبراير وشملت حوالي ٠٠٠ ١٣٠ أسرة في قطاع غزة و٠٠٠ ١٦٥ أسرة في الضفة الغربية ، حصل كل فرد من أفرادها على امدادات غذائية تكفي لثلاثة أشهر ، وتحتوي على ٠٠٠ ١ سعر حراري يومي ، على الأقل . وقد قوبل هذا الاجراء وغيره من مظاهر الاستجابة السريعة للأونروا تجاه الأزمة بالترحيب في الأرض المحتلة وأنحاء أخرى . وفي الوقت نفسه ، أولى الأمين العام للأمم المتحدة اهتماما خاصا للحالة وأبلغ مجلس الأمن بأنه طلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ايفاد "بعثة اقتصادية إلى الأرض المحتلة ، يكون هدفها الأساسي إقامة المشاريع المولّدة للدخل" (٤٨) .

٤٥- واستمر تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الشعب الفلسطيني خلال الفترة المعنية ، وقدم معظم المساعدات من خلال الأونروا إلى برامج غوث اللاجئين وبرامج أخرى في الأرض المحتلة . وقد استجاب مانحو الأونروا الرئيسيون (أي ٣٤ مساهما

يقدم كل منهم مليون دولار أو أكثر) النداءات التي طلبت تقديم مساعدات استثنائية خلال فترة حظر التجول ؛ وأعلن في اجتماع عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩١ (٤٩) عن زيادات عديدة في المساهمات والوعود بتقديم مساهمات إلى برامج الأونروا العادية وبرامجها الخاصة بالطوارئ . وكان الغرض من ذلك ، في جملة أمور ، "المساعدة على تخفيف الضغط الاقتصادي عن الفلسطينيين ورفع بعض الأعباء عن الوكالة" (٥٠) . وشمل ذلك عدة مساهمات طارئة قدمت إلى الأونروا بمبلغ يتجاوز ٤ ملايين دولار من المانحين الذين كانوا قد وعدوا بتقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار أو أكثر إلى برنامج الوكالة العادي لعام ١٩٩٠ ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والسويد (٥١) . وبالاضافة إلى التمويل المتزايد المقدم من خلال الأونروا لتغطية التكاليف إلى التمويل المتزايد المقدم من خلال الأونروا لتغطية التكاليف المدفوعة من قبل والخاصة بالاغاثة والأغذية والمعونة الاقتصادية الفورية المقدمة أساسا إلى اللاجئين ، حدث أيضا تطور ملحوظ فيما يتعلق بحجم ونطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني . وهذا التطور هو القرار الذي اتخذه مجلس الجماعة الأوروبية في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ بمنح معونة استثنائية إلى الأرض المحتلة تبلغ ٦٠ مليون وحدة نقدية أوروبية في شكل منح لمخططات الاسكان والصحة وإيجاد فرص العمل (٥٢) . وكانت هذه المعونة ، مقترنة بمضاعفة الجماعة الأوروبية ميزانية برنامجها العادي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ لتقديم المعونة إلى الأرض المحتلة ، بحيث بلغت ١٢ مليون وحدة نقدية أوروبية ، هي البرنامج العملي الوحيد لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة إلى الأرض المحتلة ، الذي أتاح فرصة مفيدة لقياس مدى استيعاب الاقتصاد المحلي بصورة فعالة للمساعدات المماثلة الكبيرة الحجم .

باء - مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ١٩٨٨ - ١٩٩١

١- المؤشرات الكلية

٤٦- نظرا لصعوبات جمع البيانات منذ الانتفاضة ، فلا تفتأ الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية تغدو غير جديرة بالثقة ومجزأة . وقد أكد المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاءات في آخر نشرة إحصائية له عن الأرض الفلسطينية المحتلة أنه "منذ مطلع عام ١٩٨٨ ، اتسم جمع البيانات من هذه المناطق ، وبالتالي معالجتها ونشرها ، بعدم الانتظام . يضاف إلى ذلك أن نوعية هذه البيانات ربما تكون تدهورت (٥٣)" . وفي غضون ذلك ، سعت المؤسسات الفلسطينية وغيرها من المؤسسات إلى سد النقص في البيانات وبدأت بصورة منتظمة تجمع وتحلل البيانات المتصلة بالتطورات القطاعية والكلية ، فأتاحت بذلك نشوء سلسلة بديلة من الإحصاءات . وتشير البيانات الإسرائيلية الرسمية الأولية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى تراجع في الأداء الاقتصادي المحلي أقل حدة مما تشير إليه المصادر الفلسطينية ، وإن كانت هذه المصادر تعتمد على تقديرات إسرائيلية لعدد من المؤشرات التي لا يملك معلومات عنها سوى المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاءات (مثلا تجارة السلع والخدمات مع اسرائيل) . وفي بعض الحالات ، تبدو

التقديرات الفلسطينية أكثر دقة من بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاءات (لا سيما فيما يخص الناتج المحلي القطاعي والكلي والتجارة والتحويلات المالية الخارجية) . وتقتضي الحيطة ، في أغراض الاستدلال ، اعتبار الاداء الفعلي واقعا في نقطة ما بين مجموعتي التقديرات .وتشير المصادر الفلسطينية إلى تراجع جديد في عام ١٩٩٠ ، ولكن ليس هناك ما يقابل ذلك في الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية . وتتيح تغطية الأعوام الثلاثة (١٩٨٨-١٩٩٠) التي تستخدم التقديرات الفلسطينية ، تحليلا أكثر شمولا للاتجاهات الاقتصادية في الأرض المحتلة ؛ وعليه كانت التقديرات الفلسطينية هي المصدر الرئيسي الذي يُعَوَّلُ عليه في المناقشة التالية . واستنادا إلى هذه المصادر ، ترد في الجدول ١ المؤشرات الرئيسية للاداء الاقتصادي الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠[٥٤] .

٤٧- وتبين معظم المؤشرات أوجه التراجع التي تعرض لها الاقتصاد المحلي الفلسطيني خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١٢ في المائة خلال فترة الأعوام الثلاثة (بالأسعار الثابتة) . فانخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨٣ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (بالأسعار الجارية) إلى نحو ٢٣٩ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، نشأ نحو ٢٤ في المائة منها في قطاع غزة . وكما هي الحال دائما ، كان مجموع الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي أكثر حدة في قطاع غزة (١٧ في المائة سنويا) مما كان في الضفة الغربية (١١ في المائة) . ويمكن عزو هذا التفاوت في المنحى إلى عوامل شتى ، يظل أهمها محصول الزيتون الذي يُجنى مرتين في السنة والذي زاد النمو الزراعي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٢٥ في المائة في الضفة الغربية بالمقارنة مع انخفاض سنوي بلغ في المتوسط ٤ في المائة في قطاع غزة ، فيكون نمو الزراعة في المنطقتين معا قد بلغ معدلا إيجابيا إجماليا قدره ١٧ في المائة[٥٥] . وفي الواقع ، كانت الزراعة في الضفة الغربية القطاع الوحيد الذي سجل نموا حقيقيا إيجابيا إجماليا في الفترة منذ عام ١٩٨٧ ، على الرغم من بعض التقلبات الدورية (الإيجابية والسلبية) التي تراوحت بين ٤٠ و٥٠ في المائة سنويا . وسجلت جميع القطاعات الأخرى معدلات انخفاض متفاوتة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . فتراجع الانتاج الصناعي في الأرض المحتلة بنسبة بلغت في المتوسط ١٤ في المائة سنويا ؛ وهبط قطاع البناء بنسبة بلغت في المتوسط ٢٣ في المائة سنويا ؛ وسجلت أيضا القطاعات الأخرى مجتمعة (الخدمات العامة والخاصة والتجارة والنقل والاتصالات) تراجعا بلغ نحو ١٧ في المائة .

٤٨- وأدت الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في الفترة منذ عام ١٩٨٧ إلى تحولات هامة في أنصبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي . وباستخدام متوسط سنتين لتنحية أثر التقلبات الدورية ، يظهر أنه ما بين ١٩٨٦/١٩٨٧ و١٩٨٩/١٩٩٠ ، زادت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط سنوي قدره ٢٥ في المائة إلى ٣١ في المائة . وفي أثناء ذلك ، لم تتمكن الصناعة الفلسطينية من زيادة نصيبها في

الناتج ، وظلت نسبتها تناهز ٩ في المائة ، وما انفك قطاع البناء يتراجع منخفضا من ١٧ إلى ١٤ في المائة . وكانت هذه التطورات في قطاعات الإنتاج الرئيسية مصحوبة بانخفاض في الخدمات العامة والخاصة والتجارة والسياحة والنقل من نسبة بلغت في المتوسط ٤٩ في المائة سنويا إلى ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وتشير هذه التحولات فيما يبدو إلى أن الزراعة في الأرض المحتلة واصلت نموها على الرغم من القيود الشديدة التي تعمل في ظلها ، وأنها تمكنت من إعادة استيعاب بعض اليد العاملة التي فقدت أعمالها في إسرائيل وتوزيعها على نحو فعال لتعزيز النمو القطاعي . ويعكس انخفاض نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي زيادة الضغوط على الخدمات العامة وتناقص مواردها في الظروف الطارئة السائدة منذ اندلاع الانتفاضة ، والمشاكل التي تواجهها الفروع المحلية مثل تجارة التجزئة والجملة ، والنقل والسياحة في هذه الفترة . وأما انكماش قطاع البناء ، الذي كان يمثل في عام ١٩٨٣ قرابة خُمس الناتج المحلي الإجمالي ، فهو أمر مفهوم في ضوء الضغط الذي تتعرض له موارد الادخار والاستثمار نتيجة لتقلص مصادر دخل الأفراد ، لا سيما منذ عام ١٩٨٧ . إلا أن استمرار الكساد في القطاع الصناعي في الأرض المحتلة نذير شؤم لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني . وإذا كان تراجع الصناعة منذ عام ١٩٨٧ مظهرا عابرا من مظاهر التوجهات الجديدة التي اتخذها الإنتاج والتسويق منذ الانتفاضة ، فإنه يعكس أيضا نقصا في استخدام طاقات أغلب المؤسسات ، وهبوط نشاط التعاقدات من الباطن لحساب الشركات الاسرائيلية منذ مقاطعة هذه العلاقات ، واستمرار اختناقات التسويق التي تواجهها معظم القطاعات وبخاصة قطاع الصناعة . ويثير هذا الوضع قلقا بالغا نظرا لما تتمتع به القطاعات من إمكانيات لتوليد الدخل والعمالة في الأجل الطويل وتوسيع السوق لكي يتاح استخدام القدرات وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج .

٤٩- ولا تزال الموارد المالية الخارجية ، ولا سيما الموارد الناشئة عن العمل في اسرائيل وعن المساعدة والتحويلات الواردة من أماكن أخرى في العالم ، تحتل مركزا مرموقا في حسابات الدخل الوطني الفلسطيني ، على الرغم من التغييرات التي تعرضت لها . فانخفض صافي مدفوعات عوامل الانتاج بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٩ في المائة ، أي من ٦٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى أقل من ٥٥٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ . وكان متوسط الانخفاض السنوي أشد بكثير في قطاع غزة ، فبلغ نحو ١٧ في المائة بالمقارنة مع ٣ في المائة في الضفة الغربية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الاضطرابات وفاعلية التدابير الاسرائيلية المفروضة هناك مثل حظر التجول والتفتيش الأمني وغيرها من الحواجز المفروضة على الدخول إلى إسرائيل . وهكذا انخفض الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١١ بالمائة في الأرض المحتلة ، حيث بلغ هذا الانخفاض ١٠ في المائة في الضفة الغربية و١٦ في المائة في قطاع غزة . وهبط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ١ ٧٥٦ دولارا في عام ١٩٨٧ إلى ١ ٤٧ دولارا في عام ١٩٩٠ ، ويعادل ذلك انخفاضا نسبته ١٣ في المائة بالقيمة الحقيقية . وهذا يناظر انخفاضا في الدخل القومي الإجمالي للفرد بمقدار ١٢ و١٩

في المائة ، إلى مستويي ٤٠٠ ١ دولار و٧٨٠ دولارا ، في قطاع غزة والضفة الغربية على الترتيب . وفي أثناء ذلك ، سجلت المساعدة الدولية المتزايدة (من المصادر الرسمية والخاصة) التي تلقتها الأرض المحتلة حتى منتصف ١٩٩٠ زيادة سنوية إجمالية للتحويلات الصافية بلغت في المتوسط نحو ١٤ في المائة ، فزادت من ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٣٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . إلا أن توقف التحويلات في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ أدى إلى هبوط مستواها إلى ما يقدر ب ١٥٠ مليون دولار ، أي بنسبة تزيد قليلا عن ٥٠ في المائة من مستوى عام ١٩٨٩ . وانخفضت التحويلات إلى مستويات أدنى في النصف الأول من عام ١٩٩١ ، وإن كانت التحويلات عن طريق مصرف القاهرة - عمان قد بدأت تتزايد من جديد في أواسط عام ١٩٩١ مع انخفاض حدة التوتر في المنطقة .

٥٠- وتكشف مؤشرات رئيسية أخرى عن اتجاهات سلبية منذ عام ١٩٨٧ ، تعكس هبوطا في مجموع عناصر الطلب والانفاق والادخار والاستثمار (٥٦) . وانخفض الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١٦ في المائة في الأرض المحتلة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، أو بنسبة ١٤ و١٩ في المائة للضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب . وكان الاستهلاك الكلي الخاص في الأرض المحتلة يمثل ٦٥ في المائة من استخدام الموارد في عام ١٩٩٠ (محسوبا كنسبة من الدخل القومي الإجمالي المتاح) بالقياس إلى ٧٦ في المائة قبل الانتفاضة . أما نصيب الإنفاق الاستهلاكي العام في استخدام الموارد فقد زاد من ٨ إلى ١١ في المائة في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، وهذا يعادل تغييرا بالقيمة الحقيقية في تلك الفترة يكاد لا يكون محسوسا . غير أن الاستثمار العام انخفض بمعدل سنوي بلغ في المتوسط نحو ٢٧ في المائة ، ويعكس ذلك التخفيضات التي عمدت إليها الإدارة المدنية الإسرائيلية في نفقات "التنمية" وتجميد معظم تحسينات الهياكل الأساسية في المدن الفلسطينية في هذه الفترة ، ولا سيما في الضفة الغربية .

٥١- وأدى انخفاض الدخل من مختلف المصادر إلى بذل جهود للتخفيف من حدة أثره على الاستهلاك الحقيقي . انخفض نتيجة لذلك مستوى الادخار ولجأت أجزاء من الاقتصاد إلى الادخار السالب . وقدر أحد المصادر في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٠ أن الادخار المتراكم في الأرض المحتلة بلغ نحو ٣٧٥ مليون دولار (٥٧) ؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، قُدر أن الادخار انخفض إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار (٥٨) . وقد ادخر عدد قليل من الأسر ما يكفي للعيش فترة تزيد عن الشهر بمستويات المعيشة العادية . ولاحظ خبير فلسطيني في التنمية أن "الأسر الفلسطينية بعيشها دون المستويات العادية بكثير ، تستطيع البقاء ، ولكنها بذلك تُحدث انتكاسا قد يؤدي إلى إفقار التجار ، وتجار الجملة موردي التجار والمزارعين موردي تجار الجملة" (٥٩) .

الجدول ١

نخبة من مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ١٩٨٧-١٩٩٠

السنة	١٩٨٧	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	متوسط التغير السنوي	
							١٩٨٨ - ١٩٨٩	١٩٨٨ - ١٩٩٠
المصدر	CBS	CBS	OPT	CBS	OPT	OPT	CBS	OPT
	(بملايين الدولارات الجارية)						(النسبة المئوية ، بالأسعار الثابتة)	
الناتج المحلي الاجمالي	١ ٧٨٣,٥	١ ٧٩٨,٧	١ ٦٥٣,٦	١ ٦٨٤,٩	١ ٢٠٠,٢	١ ٢٣٩,٠	٥,٣-	٢٠,٠-	١٢,٣-
صافي مدفوعات عوامل الانتاج	٦٨٩,٧	٦٩٢,٤	٦٩٢,٤	٦٧٩,٤	٦١٠,٥	٥٤٨,١	٣,٥-	٨,٧-	٩,٢-
الناتج القومي الاجمالي	٢ ٤٧٣,٢	٢ ٤٩١,١	٢ ٣٤٦,٠	٢ ٣٦٤,٣	٢ ٨١٠,٧	١ ٧٨٧,٠	٤,٨-	١٦,٧-	١١,٦-
التحويلات الصافية	١٢٩,٩	١٢١,٣	٢١٨,٩	١٢١,١	٢٨٩,٦	١٤٩,٠	٥,٧-	٤٥,١	١٣,٨
الدخل القومي المتاح	٢ ٦٠٣,٢	٢ ٦١٢,٤	٢ ٥٦٤,٩	٢ ٤٨٥,٤	٢ ١٠٠,٣	١ ٩٣٦,٠	٤,٨-	١٢,٦-	١١,٠-
الاستهلاك الخاص	١ ٩٩٣,٠	١ ٨٧٢,٥	١ ٧٢٧,٤	١ ٧٥٦,٩	٢٧٢,٢ ١	٢٢٦,٦ ١	٨,٤-	٢٢,٣-	١٦,٠-
الاستهلاك العام	١٩٦,٩	٢٠٤,٥	٢٠٤,٥	٢١٢,٩	٢١٢,٩	٢٠٧,٣	١,٥	١,٥	٠,١
الاستثمار الخاص	٤٦٥,٣	٣٨٤,٦	٣٨٤,٦	٤١٤,٨	٤١٤,٨	٤١٤,١	٦,١-	٦,١-	٤,١-
الاستثمار العام	٩٥,٣	٥٦,٣	٥٦,٣	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٥,٧	٣٩,٨-	٣٩,٨-	٢٦,٨-
الصادرات	٤٣١,٥	٢٨١,٤	٢٨١,٤	٢٢٩,٦	٢٢٩,٦	١٤٨,٨	٢٧,٩-	٢٧,٩-	٣٠,٣-
الواردات	١ ٣٩٨,٥	١ ٠٠٠,٧	١ ٠٠٠,٧	٩٦٥,٤	٩٦٥,٤	٧٩٣,٦	١٧,٢-	١٧,٢-	١٧,٤٢-
ميزان السلع والخدمات	٢٠٨,٠-	٣٢,٠-	٣٢,٠	٥٦,٠	٥٦,٠	٣٥,٠	-	-	-
	(بملايين الدولارات الجارية)						(النسبة المئوية بالأسعار الجارية)		
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	١ ٧٥٦,٢	١ ٧٠٧,٦	١ ٦٠٨,٢	١ ٥٧٠,٥	٢٠٢,٨ ١	١٤٧,٣ ١	٧,٨٩-	١٦,٨-	١٢,٧-

المصادر:

١- جميع الأرقام نشرت أو جمعت أصلا بالشيكل الاسرائيلي الجديد ثم عولجت على مرحلتين . ففيما يتعلق بالأرقام السنوية تم تحويل قيمة الشيكل إلى دولارات أمريكية باستخدام متوسط المعدل السنوي لأسعار الصرف كما ورد في النشرة السنوية لصندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية (Wash. D.C., IMF, 1991) . وحسبت أرقام الاتجاهات على أساس أسعار الشيكل الثابتة ، باستخدام طريقة لتنحية أثر التضخم تستند إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأرض المحتلة ومعامل مناسب لتنحية أثر التضخم في الناتج المحلي الاجمالي . وتنشأ عن ذلك سلسلة من الأرقام بالشيكلات الثابتة ، استخدمت عندئذ لحساب متوسط معدلات النمو السنوي (بالأسعار الثابتة) .

٢- حُسبت الأرقام لعام ١٩٨٧ من المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XVIII, Nos.1 and.2 (Jerusalem, CBS, 1988).

٣- الأرقام لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ نشرها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات (CBS) في Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XIX, (Jerusalem, CBS, 1991) . وعلى الرغم من كون هذه الأرقام ناقصة ومؤقتة ، فإنها تكفي كاطار لجمع سلاسل أكثر شمولا ، ترد في الأعمدة التي كتب في رأسها "CBS" (المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات) . وعندما لزم الأمر استخدمت مصادر أخرى متوافرة للأرقام لتوضيح واستكمال السلاسل والتقديرات الناقصة المتعلقة بالنمو والتي أتاحها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات لهذين العامين . وترد إلى جانب بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات (CBS) ، تحت الأعمدة التي كتب في رأسها "OPT" (الأرض الفلسطينية المحتلة) ، تقديرات بديلة لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ تستند إلى تجميع من مصادر البيانات الفلسطينية ، وملاحظات أخرى عن تغيرات النسبة المئوية في مختلف المؤشرات التي أجريت في الأرض الفلسطينية المحتلة (OPT) ، وبيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات حين لا توجد مصادر أخرى .

٤- لم ينشر المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات بيانات لعام ١٩٩٠ ؛ وعليه حسبت التقديرات المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة في ضوء المعلومات المتوافرة عن أداء القطاعات والاتجاهات المسجلة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . وفيما يلي أهم مصادر التقديرات المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠:

- تقديرات الأرقام المذكورة في الأونكتاد ، "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1266) ، الفقرات ١١-١٧ ؛
- ج. ت. عابد ، "الفلسطينيون وأزمة الخليج" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٧٨ ، شتاء عام ١٩٩١ ؛

مصادر الجدول ١ (تابع)

- عزت عبد الهادي (منشور) ؛ "انعكاسات أزمة الخليج على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (رام الله ، بيسان ، ١٩٩٠) (بالعربية) ؛
- "مذكرة من الشخصيات الفلسطينية إلى القنصليات العامة في القدس الشرقية" ، ٩٠/٩/١٨ ؛
- لجان إغاثة الزراعة الفلسطينية ، "تقرير عن التكاليف الاقتصادية التي تكبدها القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة نتيجة لحظر التجول الطويل الأمد" ، ٩١/١٢/١ ؛
- اقتراح قدمته مؤسسات الائتمان الفلسطينية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن تقديم الأموال إلى قطاعات الاقتصاد الثلاثة في الضفة الغربية وقطاع غزة" ، آذار/مارس ١٩٩١ ؛
- لجنة التخطيط والتنسيق الاقتصادي في فلسطين ، "خطة عمل لتقديم مساعدات الاغاثة والتنمية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة" ، ٩١/٣/٣٠ ؛
- فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) ، "مذكرة من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط" (بالعربية) ، شباط/فبراير ١٩٩١ ؛
- الاتحاد التعاوني الزراعي في الضفة الغربية "تقرير حول الخسائر في القطاع الزراعي في الضفة الغربية أثناء منع التجول" (بالعربية) ، ٩١/٣/٢٥ .

٥٢- وسجل الاستثمار الخاص انخفاضا سنويا بلغ في المتوسط نحو ٤ في المائة ، أو ٦ و١ في المائة على التوالي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . ولكن لما كان هذا الانخفاض أقل تدهورا منه في الناتج المحلي والقومي فقد ظل معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) يناهز معدلا سنويا قدره ٣٠ في المائة . وعلى الرغم من قوة هذا المعدل نسبيا ، فلا يزال الاستثمار في الاسكان والبناء هو العنصر الغالب فيه إلى حد كبير . يضاف إلى ذلك أن الادخار لا تفتأ تمده إلى حد كبير مصادر الدخل غير المحلية ، مما يجعل من الاستثمار عاملا لا يمكن الاعتماد عليه في نمو الاقتصاد المحلي .

٥٣- وواصل أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية تدهوره ، وليس هناك أمل كبير في تحسن هذا الوضع حيث أن الأسواق مغلقة أمام المنتجات الفلسطينية والواردات تعاني من الركود بسبب هبوط القوة الشرائية للمستهلكين الفلسطينيين . وانخفضت الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٣٠ في المائة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، ويتمثل في انخفاض سنوي قدره ١٦ في المائة و٥٠ في المائة للضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب . وفي الوقت نفسه انخفضت أيضا الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١٧ في المائة ، أو ١٦ و١٩ في المائة للضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب . وهكذا لئن كان للظروف السائدة منذ عام ١٩٨٧ أثر متماثل فيما يبدو على الاستهلاك في جميع أنحاء الأرض المحتلة (كما يظهر من معدلات الانخفاض المتماثلة في نفقات الاستهلاك الخاص والواردات) ، فقد تباين أثرها على الانتاج فيما بين المنطقتين (ويظهر ذلك من معدلات الانخفاض الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في قطاع غزة) . وفي أثناء ذلك ، حافظ ميزان مدفوعات السلع والخدمات على المركز المتحسن الذي بلغه منذ اندلاع الانتفاضة وما نتج عن ذلك من انخفاض في الواردات ، ولا سيما الواردات من اسرائيل . وعلى الرغم من ضعف أداء الصادرات ، تمكنت الأرض المحتلة من تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات بلغ نحو ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . وقد أتيح ذلك من خلال التعويض عن هبوط الصادرات من السلع بثبات الصادرات من الخدمات نسبيا (مثل دخل عوامل الانتاج من العمل في اسرائيل) وانخفاض مستويات الواردات . وقد أخذت تظهر تكاليف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل التي يمكن أن تنشأ عن استمرار انكماش الواردات ، بقدر ما يكون انقطاع الواردات من مواد خام بعينها عائقا للانتاج المحلي ، فيؤثر على حجم الانتاج ومستواه ونوعيته . وهذا بدوره يقلل القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية فترتفع تكاليف الانتاج وتزداد صعوبة تحقيق وفورات الحجم الكبير .

٢ - السكان والقوة العاملة والتطورات القطاعية الرئيسية

٥٤- لم يطرأ على نمو السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة أي تغيير ملحوظ بالنسبة للاتجاهات المسجلة في الاعوام السابقة(٦٠). وظل نمو السكان الفلسطينيين ثابتا فبلغ معدلا سنويا قدره ٤,٣ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وسُجلت أعلى المعدلات في قطاع غزة. وفي منتصف عام ١٩٩٠، قُدر عدد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ٠٠٠ ٧٠٥ ١ نسمة على الأقل يعيش نحو ٠٠٠ ١٤٧ منهم في القدس الشرقية و٠٠٠ ٩٣٣ في بقية الضفة الغربية و٠٠٠ ٦٢٥ في قطاع غزة. وقد تؤدي عودة العاملين المهاجرين الفلسطينيين إلى المنطقة منذ منتصف ١٩٩٠ الى زيادة ملموسة في معدلات نمو السكان، وإن كان من السابق لأوانه الجزم بذلك نظرا لكون البيانات المتاحة عن هذا الموضوع غير أكيدة وغير كاملة. فإذا كان مجموع المهاجرين الفلسطينيين في المنطقة الذين لديهم حق الاقامة في الأرض المحتلة لا يتجاوز ٠٠٠ ٤٠ شخص، كما تؤكد معظم المصادر الاسرائيلية، فإن عودتهم وإن وقعت في فترة زمنية قصيرة لن تحدث في حد ذاتها ضغوطا غير محتملة على الاقتصاد المحلي، على فرض اعتماد برامج واعية ومدروسة لتوليد العمالة لتيسير اعادة استيعاب هؤلاء المهاجرين في سوق العمل. إلا أنه إذا كان العدد الفعلي للمهاجرين يتراوح من ٠٠٠ ١٥٠ الى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص (كما تقدر مصادر عديدة أخرى) وعاد هؤلاء في الفترة القادمة، واقترن ذلك باحتمال حدوث اعتكاس في "توازن حركة السكان" السلبي الى خارج الأرض المحتلة (ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ شخص في عام ١٩٨٩)، فسيشكل هذا عبئا فادحا للغاية على الاقتصاد. لذلك فليس مما يدعو إلى الدهشة، في ظل أوضاع اللاتيقن والتردي الاقتصادية السائدة في الأرض المحتلة، أن يكون المهاجرون الذين توافرت لديهم وسائل ذلك قد سعوا إلى البقاء في الأردن أو غيره من الدول العربية المجاورة ليضمنوا لأنفسهم دخولا ووظائف ما كانت لتتاح لهم في في الأرض المحتلة. وحالة الفلسطينيين في قطاع غزة صعبة بوجه خاص، لأن مركزهم القانوني كلاجئين "عديمي الجنسية" يقيد حركتهم في المنطقة وغيرها ويحرمهم من حقوق الاقامة والعمل في معظم البلدان.

٥٥- وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد القوة العاملة في الأرض المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، ويصل بذلك معدل مشاركة القوة العاملة الى ٣٠ في المائة، وهي نسبة تقارب المستوى السائد خلال معظم الأعوام السابقة. وتشير الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية (لعام ١٩٨٩) الى مستويات ومعدلات منخفضة للبطالة تعادل نحو ٠٠٠ ١١ شخص (أقل من ٤ في المائة من القوة العاملة، باستثناء النسبة المئوية للقوة العاملة في اسرائيل). وتؤكد جميع المصادر الفلسطينية، بالاستناد الى استقصاءات بالعينة وملاحظات ميدانية مباشرة، أن معدلات البطالة أعلى من ذلك بكثير(٦١). ولعل هذه الفوارق ناجمة عن عدم ملاءمة أساليب الاستقصاء، إلا أن هناك أيضا عاملا هاما يتصل بالتعاريف. فالاحصاءات الرسمية تقصر قياس البطالة على الاشخاص العاطلين عن العمل المسجلين رسميا في مكاتب العمل التابعة للادارة المدنية؛ أما

التقديرات الفلسطينية فتتضمن أيضا العديد من العاملين الذين يستخدمون بصورة غير منتظمة (العمالة الناقصة أو البطالة المقنعة) وتركز على قطاعات أو مجالات بعينها ، وتنتج عن ذلك بيانات تجريبية تتناقض مع التقديرات الاسرائيلية المنشورة .

٥٦- ويمكن استظهار أحد المؤشرات المتعلقة بحجم هذه "المنطقة الرمادية" من البطالة والعمالة الناقصة ، من واقع الاحصائيات الاسرائيلية تحت عنوان "الاشخاص المستخدمون الغائبون مؤقتا عن العمل" . وقد قفز عدد الاشخاص المستخدمين المنتمين الى هذه الفئة بشكل كبير مع بداية الانتفاضة الفلسطينية ، من نحو ٠٠٠ ١١ شخص في عام ١٩٨٧ الى ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٦ شخص في عام ١٩٨٨ و٠٠٠ ٣٦ شخص في عام ١٩٨٩ . وحين تضاف هذه الارقام الى فئة العاطلين المسجلين رسميا تصل مستويات البطالة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ الى عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٣٧ و٠٠٠ ٤٤ شخص ، أو الى نسبة تتراوح بين ١٣ و١٥ في المائة ، وهي فيما يبدو تقديرات أقرب إلى الواقع للبطالة الواسعة الانتشار المسجلة في الارض المحتلة ، ولا سيما منذ عام ١٩٨٨ . هذه البطالة الكثيفة التي ظهرت منذ مطلع عام ١٩٩٠ ، مُضافة إلى صفوف ٠٠٠ ٤٠-٠٠٠ ٥٠ من الفلسطينيين العاطلين الذين كانوا يعملون في اسرائيل سابقا ، من شأنها ما لم تعالج سريعا أن ترفع معدلات البطالة إلى أكثر من ٣٥ في المائة ، وهذا يعني أن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ شخص لن يتاح لهم العثور على عمل محليا أو في الخارج .

٥٧- وظل الهيكل الاجمالي للقوة العاملة من الفلسطينيين المشتغلين على ما هو عليه تقريبا منذ عام ١٩٨٨ ، وإن كانت هناك بعض التغييرات تتزايد وضوحا . ففي حين بلغت نسبة العاملين في اسرائيل في عام ١٩٨٧ ، ٣٩ في المائة (٠٠٠ ١٠٩ شخص) من مجموع المشتغلين ، انخفضت هذه النسبة إلى ٣٧ في المائة (٠٠٠ ١٠٤ شخص) في عام ١٩٨٩ ، ووصل هذا العدد إلى ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ . على أنه ينبغي النظر إلى هذا الرقم في ضوء انخفاض عرض العمل الاجمالي (ساعات/عمل) المتوفر لهذه القوة العاملة الفلسطينية المتغيرة في الاقتصاد الاسرائيلي بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في الفترة نفسها واستقرارها عند هذا المستوى في عام ١٩٩٠ . وفيما يتعلق بالقوة العاملة المشتغلة محليا ، لم تختلف كثيرا الاتجاهات في أنصبة القطاعات منها عن الاتجاهات في أنصبة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، واتسمت هذه الاتجاهات بمرونة ضئيلة مع الزمن ، وإن كانت التقلبات الصغيرة أمرا عاديا من عام لآخر . وظلت حصة العمالة الزراعية في الارض المحتلة ثابتة منذ ما قبل الانتفاضة وبلغت متوسطا سنويا قدره ٢٤ في المائة ؛ وكذلك الامر بالنسبة للعمالة الصناعية التي لم تتزحزح تقريبا عن متوسط سنوي قدره ١٦,٥ في المائة ؛ وزادت حصة البناء زيادة طفيفة ، من ١١,١ بالمائة في عام ١٩٨٦-١٩٨٧ إلى ١١,٥ في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ ؛ أما قطاعا الخدمات الخاصة والعامة مجتمعين فهما المجال الوحيد الذي شهد تغيرا ملموسا ، حيث انخفض متوسط الحصة السنوية من ٤٩,٤ في المائة في عام ١٩٨٦- ١٩٨٧الى ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ .

٥٨- ويتبين اجمالا من التطورات الكلية وتطورات القوة العاملة أن الاقتصاد المحلي لم يبدأ بعد أي تحرك ملحوظ نحو إعادة هيكلة فعلية قد تبدو واضحة في حصص القطاعات من الانتاج أو العمالة . وانخفضت انتاجية الاقتصاد عموما (الناتج المحلي الاجمالي/العمالة المحلية) بنسبة سنوية بلغت في المتوسط ١٣ في المائة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ ، وهي نسبة تزيد قليلا عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة . ولعل التكيفات الداخلية في السياسات القطاعية زادت من فعالية الانتاج في بعض القطاعات ، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لزيادة الانتاج والنمو القطاعي ، وقد يستثنى من ذلك قطاع الزراعة . وقد زادت الانتاجية النسبية لقطاع الزراعة (أي انتاجية القطاع كنسبة من الانتاجية الاجمالية) في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ بمتوسط سنوي قدره ١٥ في المائة .

٥٩- ويتيح استعراض سريع لاهم التطورات القطاعية التثبت من الاتجاهات العامة لتدهور الاقتصاد الفلسطيني في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ويلقي مزيدا من الضوء عليها . ففي مجال الزراعة ، ظل محصول الحمضيات في قطاع غزة ، الذي يتسم بأهمية بالغة الحيوية للزراعة في القطاع ، يعاني من اختناقات التسويق المزمنة . ففي موسم عام ١٩٨٩-١٩٩٠ سجل المحصول رقما قياسيا قدره ٠٠٠ ١٧٤ طن استوعبتها بصورة رئيسية مصانع العصير الاسرائيلية (٥٥ في المائة) ، والأسواق العربية التقليدية (٢٨ في المائة) ، والأسواق الأوروبية الشرقية والغربية (٧ و٦ في المائة على الترتيب) وتم تصريف الباقي في أسواق الضفة الغربية (٤ في المائة)[٦٢] . إلا أن اغلاق الأسواق التقليدية في موسم عام ١٩٩٠/١٩٩١ استحث الجهود الرامية الى اعادة توجيه الصادرات الى أسواق ، أخرى وهو تغيير لا يمكن تحقيقه بسهولة . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ قدر محصول الحمضيات ب ٠٠٠ ١٤٠ طن ، صدر منها ٠٠٠ ١٥ طن فقط بالمقارنة مع ٠٠٠ ٥٠ طن في الفترة نفسها من العام الماضي[٦٣] . وأتلف جزء كبير من باقي الكميات المعدة للتصدير أو بيعت الى معامل العصير الاسرائيلية بأسعار متدنية للغاية . ومع مطلع آذار/مارس لم يتم جني سوى ١٢ في المائة من الانتاج بالمقارنة مع ٥٠ في المائة في الأعوام السابقة ، مما دعا رئيس اتحاد منتجي الحمضيات إلى اعلان هذا الموسم أسوأ المواسم منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧[٦٤] . وفي شهر أيار/مايو كان قد تم تسويق ٦٥ في المائة من مجموع المحصول ، وتلفت معظم الكميات الباقية[٦٥] . وظلت الأسعار منخفضة ، مما ألحق مزيدا من الخسائر بالمنتجين الذين اضطروا في كثير من الاحيان الى بيع انتاجهم دون سعر التكلفة اجتنابا للمديونية والاعسار .

٦٠- وأثرت قلة الأمطار التي هطلت حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في كمية الانتاج ومستوياته في جميع الفروع ، مما تسبب في مزيد من القيود على موارد مياه الري المحدودة أصلا ومهد لانتشار الآفات وأمراض النبات[٦٦] . وسجلت منذ مطلع عام ١٩٩١ خسائر في معظم الفروع ، فلم يتمكن منتجو الموز في الضفة الغربية من نقل

انتاجهم عبر الجسور ، وبلغت خسائرهم مئات الالوف من الدولارات ؛ وأوشك مربو الدواجن على الافلاس التام نتيجة لحظر التجول المفروض في بداية عام ١٩٩١ والنقص الشديد في الواردات من أعلاف الدواجن ؛ وواجه مزارعو الكروم في الخليل ، الذين يصدرون عادة كميات كبيرة الى الاردن وغيره من البلدان ، ضغطا مزدوجا تمثل في عدم توافر فرص للتصدير وانعدام الطلب المحلي تقريبا إلا بأسعار متدنية جدا ، وهي مشاكل تعرض لها أيضا منتجو البطيخ والخضروات(٦٧) . وعموما يتجلى أثر التطورات التي شهدها الانتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ في الارقام المتعلقة بكميات الانتاج الزراعي التي دخلت الاردن من الاراضي المحتلة . ففي الفترة الواقعة بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وآذار/مارس ١٩٩١ ، تم تصدير ما مجموعه ٠٠٠ ١٨ طن من الخضر والفواكه الى الاردن أو عبر الاردن ، بالمقارنة مع ٠٠٠ ٣٠ طن في الفترة نفسها من عام ١٩٨٩-١٩٩٠ ، ويمثل هذا انخفاضا بنسبة ٤٠ بالمائة . وبطبيعة الحال أدى كساد السوق الى هبوط أسعار المنتجات الى مستويات أدنى كثيرا مما كانت عليه قبل الازمة(٦٨) . وفي أثناء ذلك ، كان من المتوقع أن يبلغ انتاج الضفة الغربية من زيت الزيتون كمية تتراوح بين ٠٠٠ ٣٦ و٠٠٠ ٣٠ طن ، مما دفع المنتجين وتعاونيات التسويق إلى محاولة تصريف نحو ٠٠٠ ٢٥ طن في الاسواق(٦٩) . إلا أن تراجع انتاج الزيتون ترتب عليه انخفاض الفائض القابل للتسويق إلى أقل من ٠٠٠ ٣٠ طن ، أمكن تصريف جزء منه فقط من خلال ترتيب التصدير المشار إليه أعلاه . وظل مصير القسم الاعظم من الانتاج (نحو ٠٠٠ ١٥ طن) ، ويصدر أغلبه عادة إلى الاسواق العربية ، غير متيقن في منتصف عام ١٩٩١ .

٦١- وواجهت الصناعة في الارض المحتلة نفس القيود التي يعاني منها الانتاج والتسويق ، وذلك حتى في الفترة التي سبقت فرض حظر التجول في عام ١٩٩١ . ولم يتمكن سوى عدد قليل من الفروع من الحفاظ على حصصه السوقية في الاردن ، وإن ازداد التصدير صعوبة نظرا للقيود الاسرائيلية وضعف الطلب في السوق الاردنية . وأثناء حظر التجول ، اضطر أصحاب المصانع إلى مواصلة سداد النفقات العامة والديون المستحقة أسابيع عديدة ، وإن كان انتاجهم متوقفا منذ أواسط شهر كانون الثاني/يناير . وبلغت الخسائر التي تعرضت لها ثلاثة مصانع رئيسية في بيت لحم في أول أسبوعين من حظر التجول ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ دولار ، وذلك نتيجة للانتاج الضائع وتعذر تلبية الطلبات السابقة وتلف السلع المخزونة(٧٠) . وبلغت الازمة ذروتها بالنسبة للعديد من المصانع في أوائل شباط/فبراير ، حين انخفض الانتاج إلى أقل من ١٠ في المائة من طاقة الانتاج . ولم يكن في وسع العاملين أن يسافروا للعمل ولم يكن في إمكان أصحاب الاعمال أن يحصلوا على الرخص اللازمة لنقل واردات المواد الخام من اسرائيل ولتسويق المنتجات محليا أو في الخارج . وقُدّر أن تراجع القوة الشرائية للمستهلك نتيجة لانخفاض دخله تسبب في انخفاض الطلب بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مستوى الانتاج قبل فرض حظر التجول(٧١) . وزاد من تعقيد هذا الوضع افتقار العديد من أصحاب المصانع إلى السيولة لأن الصيارفة والمصارف والموردين أمسكوا عن توفير الائتمان .

٦٢- وأدى عزل قطاع غزة والضفة الغربية عن القدس الشرقية واسرائيل إلى زيادة المشاكل التي يواجهها المنتجون فيما يتعلق بالحصول على المواد الخام . واضطر الصناعيون الذين لم يتمكنوا من الحصول على الرخص اللازمة لعبور الحدود إلى اقفال مصانعهم طوال فترة حظر التجول ، ولم يجد بعضهم مناصا من إعلان الافلاس . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، صار الحصول على الرخص أيسر ، واستأنفت المصانع انتاجها تدريجيا ، وقيل إنها بلغت نسبة ٥٠ في المائة من طاقتها الانتاجية في أواسط الشهر (٧٢) . وفي عدد من الحالات ، طالبت السلطات الضريبية الاسرائيلية بدفع ضرائب تعسفية على الدخل مقدما عن شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام ١٩٩١ . وطلبت سلطات جباية الضرائب من شركة نسيج في بيت لحم أن تدفع مبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار كضريبة عن شهر كانون الثاني/يناير و٦٥ ٠٠٠ دولار عن شهر شباط/فبراير ، وذلك خلال الفترة التي كان فيها الانتاج بالكاد ينهض (٧٣) . واستأنفت السلطات في آذار/مارس ١٩٩١ حملات كبيرة لجباية الضرائب ، حين كان رجال الأعمال بحاجة إلى جميع السيولة المتوافرة لانعاش مؤسساتهم بعد حظر التجول (٧٤) . ومن الآثار الهامة للتطورات التي حدثت في عام ١٩٩١ على الصناعة الفلسطينية تناقص ترتيبات التعاقد من الباطن التي كانت منتشرة فيما مضى ، ولا سيما في قطاعات الأنسجة والألبسة ، ومواد البناء ، والأثاث . وعلى الرغم من أن هذه العلاقات سبق أن واجهت تحديا من المبادرات الفلسطينية قبل عام ١٩٩١ ، فإن عزل الأرض المحتلة فترة طويلة والتطورات المتصلة بذلك ستؤدي من غير شك إلى إعادة هيكلة ترتيبات التعاقد من الباطن هذه ، وربما تمشيا مع السياسة الاسرائيلية الجديدة المتمثلة في "نقل المصانع إلى حيث يوجد العمال" . ولئن كان التعاقد من الباطن ، في الماضي ، أمرا تمارسه المصانع الفلسطينية في الأرض المحتلة ، فمن المتوقع أن يكون دور الاستثمار الاسرائيلي المباشر في الأعوام القادمة أكثر بروزا إذا وضعت السياسة الجديدة موضع التنفيذ بمشاركة الموارد الاسرائيلية (٧٥) .

٦٣- وفيما يتعلق بقطاع السياحة الفلسطينية ، كان للأزمة في المنطقة والأرض المحتلة عواقب وخيمة للغاية . ولم يكن في مقدور هذا القطاع الذي أوهنته أعوام من الاهمال وشروط العمل غير المواتية أن يقاوم الضغوط الناجمة عن الهبوط الشديد في عدد السياح وزيادة اقساط التأمين على السفر إلى منطقة الشرق الأوسط خلال شهور عديدة في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ (٧٦) . وذُكر أنه في الشهور الخمسة التي سبقت فرض حظر التجول في عام ١٩٩١ تعرض قطاع السياحة المحلية (بما في ذلك الفنادق ووكالات السفر وشركات النقل السياحي والصناعات اليدوية والمطاعم) إلى خسارة بلغت نحو ٧٥ مليون دولار نتيجة لإلغاء الحجز في الفنادق والرحلات (٧٧) . وللمرة الأولى كادت الفنادق الفلسطينية تخلو تماما خلال موسم عيد الميلاد الذي يتسم عادة بالحركة والنشاط ، وذُكر أن نسبة شغل الفنادق في القدس الشرقية بلغت ٢ في المائة فقط . وصاحب ذلك تطور لم يسبق له مثيل هو اقفال عدد من مصانع الصدف في بيت لحم ، في حين اضطر معظم

المصانع الأصغر حجما في بلدة بيت جالا المجاورة إلى الاغلاق أيضا لعدم قدرتها على التعويض عن الخسارة في الأسواق المحلية بأي خطط بديلة لتسويق الصادرات . ومن نافلة القول إن ظروف حظر التجول شلت هذا القطاع تماما ، مما أضاف إلى خسائره منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ مبلغا يقدر ب ١٥ مليون دولار (٧٨) . واضطرت بعض الفنادق في القدس الشرقية وبيت لحم إلى الاقفال تماما ؛ وفي حالة أخرى أُجِّر أحد الفنادق كشقق مكاتب (٧٩) . وفي مطلع نيسان/ابريل كان يعمل في القدس الشرقية فندقان فقط من أصل ٣٤ فندقا . وزادت الحالة سوءاً حين طلبت بلدية القدس إلى الفنادق دفع ضرائب كان في وسع عدد قليل منها تسديدها . أما النداء الذي وجهته رابطة الفنادق العربية لإعفائها من الضرائب حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩١ فقوبل بالرفض ؛ واقتُرح بدلا من ذلك تخفيض قدره ٥٠ في المائة (٨٠) . ومصير قطاع السياحة الفلسطيني اليوم مهدد أكثر من أي وقت مضى .

جيم - ملاحظات ختامية

٦٤- لقد سبق أن أدى الأثر المتراكم للاحتلال الطويل للضفة الغربية وقطاع غزة إلى قصور عظيم في هيكلهما وأدائهما الاقتصاديين قبل الأزمة الأخيرة في المنطقة بوقت طويل . وقد نشأت أوجه القصور هذه عن الاضطرار إلى العمل في إطار التدابير الاسرائيلية التقييدية المفروضة منذ وقت طويل وعدم وجود أية آليات محلية ومستقلة لصياغة السياسة الاقتصادية وادارتها . وما زال هذا الإطار التنظيمي التقييدي معمولا به عموما في الأرض المحتلة وما زال يعوق نمو الاقتصاد الفلسطيني وتنميته . وفي هذا الصدد ، أبرزت تقارير الأونكتاد ودراساته السابقة مجالات واسعة لاصلاح السياسة الاقتصادية وتدابير عملية كفيلة بوقف تدهور الاقتصاد وتعزيز اعتماده على الذات . ولا يزال أغلب الملاحظات التي أبديت في هذا السياق صالحا اليوم ، ولا سيما أن الضغوط الأخيرة أدت إلى مزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي وزادت من تشتت هيكل الاقتصاد الضعيف وشوهت أداء قطاعاته الرئيسية . وتمثل هذه الضغوط عبئا جديدا يضاف إلى ذلك العبء الذي يتحمله الاقتصاد الضعيف .

٦٥- فالأوضاع تستدعي اذن تدابير عاجلة وفعالة على جميع المستويات ، وبدرجة تتلاءم مع حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ . وتعد التوجهات الجديدة في السياسة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية مؤخرا ردا مقبولا على أزمة الاقتصاد الفلسطيني ، وإن كان يستحسن انتظار أثرها المواتي المحتمل ، لا سيما أن نطاقها معزول ومحدود بالقياس إلى حجم الاحتياجات . ولئن كان من الصعب تصور نشوء عملية نمو وتنمية شاملة ومطردة في ظل قسوة ظروف الاحتلال العسكري الأجنبي ، فإنه لا يزال في وسع جميع الأطراف المعنية أن تعمل الكثير لوقف التدهور المستمر في الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع انتعاشه فورا في بيئة اقتصادية أكثر أمنا وأقل معاداة . ويمكن للسلطات أن تتخذ تدابير عملية تركز على هذه الأهداف وتنفذها على النحو الواجب دون اقتضاء مقابل . وهذه الخطوات ضرورية وتبررها اعتبارات

اقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات الممكنة الأخرى . وفيما يلي بعض المجالات وما يتصل بها من تدابير السياسات التي تقتضي اهتماما عاجلا:

(أ) تجميد مصادرة الأراضي الفلسطينية وتجميد توسع نشاط الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وفي قطاع غزة . وبصرف النظر عن الاعتبارات المناسبة الأخرى ، فإن هذه المبادرة تتيح استئناف النشاط في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة الفلسطينية على نحو أسلس وأوثق ؛

(ب) إن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على النزاع من أجل السيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة تحول دون ايجاد حل فوري ترتضيه جميع الأطراف . وفي الوقت نفسه ، فإن السلطات الاسرائيلية مسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية موارد المياه في الأرض المحتلة واجتناب الحاق ضرر دائم لا يمكن اصلاحه بهذه الموارد عن طريق وضع حد للضخ المفرط وغيره من التدابير غير المشروعة التي تهدد طبقات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالملوحة والنضوب . ولا بد من حماية هذه الموارد الحيوية من أجل الأجيال القادمة ، بصرف النظر عن القضايا المتصلة بالسيطرة عليها ؛

(ج) وقف العقوبات الجماعية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني . ويجب أن يتضمن ذلك بوجه خاص وضع حد للممارسات التالية: اقتلاع الأشجار في البساتين الفلسطينية وهدم المنازل ؛ قطع الكهرباء وامدادات المياه ؛ الغارات الجماعية لجباية الضرائب والتقديرات الضريبية الجائرة وجباية الضرائب قسرا ؛ والقيود على المنطقة المخصصة لصيد الأسماك في قطاع غزة ؛ والحظر الانتقائي والعشوائي المفروض على الصادرات الحيوية ؛

(د) السماح بحركة البضائع والأشخاص دون عائق وفي جميع الأوقات بين مختلف مناطق الأرض المحتلة ، ولا سيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وغيرها من نواحي الضفة الغربية ، وذلك لتشجيع مزيد من التكامل بين الأسواق الفلسطينية وترشيد توزيع عوامل الانتاج في الأرض المحتلة ؛

(هـ) في مجال ذي صلة ، لا تزال رسوم النقل المرتفعة ، رسوم الجمارك ، ومعدلات التبادل التجاري غير العادلة بين الأرض المحتلة واسرائيل ، والتعقيدات الادارية التي تؤثر على التجارة الخارجية ، تستدعي اصلاحا وتبسيطا شاملين ، على نحو يتمشى مع التوصيات التي قدمتها أمانة الأونكتاد في الأعوام الأخيرة . ولعل إنشاء مرافق التسويق للمنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية التي طال انتظارها يتيح تحقيق أقصى فائدة من هذه الاصلاحات ؛

(و) حين تؤخذ في الحسبان ما للتدابير السائدة بشأن تقييم الضرائب وجبايتها من آثار وخيمة على جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ، فإن مزيدا من الخطوات يمكن القيام بها نحو اصلاح النظام الضريبي في الأرض المحتلة اصلاحا فعليا ، بالاستناد إلى الخطوات الأولية التي أعلن عن اتخاذها مؤخرا بالنسبة لقطاع غزة ؛

(ز) لئن كان تشجيع روح المبادرة من خلال مزيد من التحرر في الترخيص بالمشاريع الجديدة خطوة أساسية في توليد الاستثمار وخلق الوظائف وزيادة الانتاج ،

فقد يتبين في نهاية الأمر أن هذه الخطوة غير كافية إذا لم تكن جزءا من مجموعة تدابير تشمل تعبئة الموارد المحلية والخارجية للاستثمار ، والتدريب ، والمهارات التكنولوجية ، ومرافق التسويق وفرصه . والحاجة إلى مرفق محلي قادر على تقييم قرارات الاستثمار وترتيب أولوياته في الأرض المحتلة لا تزال قائمة ولم يتم التصدي لها بعد ؛ وقد تكون هناك فائدة في إعادة النظر في الاقتراحات السابقة للأمانة في هذا الصدد(٨١) ؛

(ح) اعترف جميع المعنيين بحاجة الأرض المحتلة إلى برامج لتوليد العمالة لمعالجة البطالة المرتفعة ولا بد من إيلاء هذه المسألة الاهتمام المطلوب . وإذا كان هناك عدد من المجالات وأنماط المشاريع يمكن تركيز هذه الجهود عليها ، فإن أهم المجالات المرشحة لتطبيق مخططات استيعاب اليد العاملة والمبشرة فيما يبدو بنجاح فوري هي التوسع الزراعي واستصلاح الأراضي ، والاسكان والأشغال العامة ، وبعض فروع الصناعة ؛

(ط) أي جهود ناجحة لتوليد العمالة تغفل الحاجة إلى حقن متواز برأس المال الاستثماري للاقتصاد عموما ، وللقطاعات التي يستهدف فيها توسيع العمالة بصفة خاصة ، قد يكون لها الأثر غير المرغوب فيه وهو اعتكاس بعض المكاسب التي تحققت على مر الأعوام في الانتاجية وتوزيع الموارد بين القطاعات وداخلها . ولئن كانت الحاجة إلى توسيع الاستثمار وتحسينه في الأرض المحتلة ليست جديدة في حد ذاتها ، فإن خلق عشرات الآلاف من الوظائف يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات المتوازنة جيدا والموظفة توظيفا استراتيجيا وتستلزم وجود المؤسسات والمرافق المحلية الضرورية القادرة على أن تكون وسائط فعالة لهذه التدفقات المالية ؛

(ي) إن الحاجة اليوم أمَسُّ من أي وقت مضى لوضع قطاع الاسكان في الأرض المحتلة في صدارة أولويات الاستثمار وخلق العمالة واعتبارات التنمية اجمالا . ومما يزيد من الحاح هذه المسألة عودة المهاجرين من الدول المجاورة ، ومواصلة هدم منازل الفلسطينيين ، وقلة المساكن المتوافرة ، ولا سيما لذوي الدخل المتوسط والمنخفض ؛

(ك) ينبغي القيام باستقصاء جاد لامكانيات إعادة توجيه فروع الصناعة الفلسطينية التي كانت تتعامل سابقا بعقود من الباطن مع اسرائيل (مثل المنسوجات والالبسة ، مواد البناء ، الصناعات الغذائية) نحو مخططات لتوليد العمالة والتكامل مع الصناعات القائمة لبدائل الواردات ومع برامج الاسكان المحلية وينبغي توفير الحوافز والمتطلبات التقنية اللازمة لتشجيع تكامل هذه الفروع مع الاقتصاد المحلي على نحو فعال ؛

(ل) وفي جميع هذه المجالات ، يستطيع المجتمع الدولي ، وبخاصة الأمم المتحدة ، تقديم الكثير ، عن طريق تشجيع الجهات المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين المناخ الاقتصادي وعن طريق توفير الموارد والخبرات الضرورية التي تمس الحاجة إليها في الأرض الفلسطينية المحتلة . والمطلوب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكثر اتساقا وأشد كثافة وأحسن تركيزا إذا أريد للاقتصاد الفلسطيني أن تكون له مقومات البقاء في الأعوام القادمة .

الجزء الثاني

استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في أمانة الأونكتاد ، ١٩٩٠/١٩٩١

٦٦- وفقا لقراري المؤتمر ١٤٦(د - ٦) و١٦٩(د - ٧) وبرنامج عمل أمانة الأونكتاد لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، تركز عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة ضمن أمانة الأونكتاد خلال الفترة المستعرضة (تموز/يوليه ١٩٩٠ - حزيران/يونيه ١٩٩١) على أربعة مجالات نشاط رئيسية هي: (أ) رصد وتحليل سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تعوق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (ب) استقصاء أثر هذه السياسات والممارسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛ (ج) تطوير قاعدة البيانات التابعة للوحدة ، بما في ذلك نشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (د) التنسيق مع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمساهمة فيها عملا بقرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد حافظت الأمانة ، في اضطلاعها بهذه الأنشطة ، على مشاورات وثيقة مع السلطات الفلسطينية والسلطات المعنية الأخرى .

٦٧- وبالاضافة إلى إعداد تقرير أمانة الأونكتاد في عام ١٩٩١ بشأن "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1305) ، تم استكمال العمل بشأن الدراسة المتعمقة "للسياحة والأنشطة ذات الصلة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" ، التي يخطط الآن لنشرها في الربع الأخير من عام ١٩٩١ . وتبحث الدراسة أداء قطاع السياحة قبل ومنذ الاحتلال الاسرائيلي ، وهي تتضمن تحليلا عن أهمية السياحة في الاقتصاد الفلسطيني . وينصب التركيز على العوامل التي أعاقت أداء هذا القطاع حتى عام ١٩٨٧ ثم خلال الانتفاضة الفلسطينية . ويولى اهتمام خاص لتقدير آفاق انتعاش هذا القطاع واحتياجاته في المدى المباشر ، بما في ذلك تدابير العمل الفوري . أما آفاق النمو المطرد لهذا القطاع وتنميته في الأجل الطويل فسيتم استقصاؤها بصورة منفصلة في مجمل إطار الدراسة المشتركة بين القطاعات . وتم قدر الامكان وحيثما كان ذلك مناسبا بذل محاولات لتنسيق هذه الجهود مع جهود منظمة السياحة العالمية ، بما في ذلك من خلال عقد مشاورات بشأن المسائل الموضوعية مع موظفي المنظمة ذوي الصلة .

٦٨- وكشفت أمانة الأونكتاد عملها بشأن تنفيذ مشروع الدراسة المشتركة بين القطاعات التي تحمل مؤقتا عنوان "الضفة الغربية وقطاع غزة: آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة" . وفي الإطار العام لهذه الدراسة ، تم تحديد ٢٧ قطاعا رئيسيا وقطاعا فرعيا ومسألة لإجراء استقصاء متعمق بشأنها . وقد صيغت المعالم

الرئيسية بالتفصيل وطلب إجراء ٣٥ دراسة محددة تشمل القطاعات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التالية:

١- السكان والديمغرافيا
٢- الإدارة العامة
٣- الأداء الاقتصادي والاجتماعي الكلي
٤- اليد العاملة والعمالة والموارد البشرية
٥- النقد والأعمال المصرفية
٦- المالية العامة
٧- الزراعة
٨- الصناعات التحويلية
٩- التعدين والمحاجر
١٠- موارد الطاقة واحتياجات التنمية
١١- المنافع العامة
١٢- الإسكان والبناء
١٣- المستوطنات الاسرائيلية
١٤- تجارة السلع
١٥- الخدمات
١٦- النقل والاتصالات
١٧- نظام التعليم
١٨- أحوال وخدمات الصحة العامة
١٩- خدمات الرعاية الاجتماعية
٢٠- المرأة في التنمية
٢١- المساعدات الدولية
٢٢- الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية
٢٣- الموارد المائية
٢٤- ديناميات التغير الاجتماعي
٢٥- السياحة والأنشطة ذات الصلة .

٦٩- ووضعت معالم هذه الدراسات على نحو يجعلها متفقة مع الأجزاء الثلاثة للخطوط العامة للدراسة الشاملة المشتركة بين القطاعات . وهي ، على هذا النحو ، تستهدف توفير ما يلي: تحليل وتقييم التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مدى سنوات الاحتلال الـ ٢٤ الماضية ؛ واستقصاء آفاق المستقبل ؛ وصياغة إطار مرجعي للاستراتيجيات ، وخيارات السياسيات وتدابير العمل الممكنة . وبناء على ذلك ، كُلف ٣٧ خبيرا باعداد هذه الدراسات . وتم التعاقد أيضا مع فريق من كبار خبراء التنمية لمساعدة أمانة الاونكتاد في تقييم واستعراض كل دراسة من هذه الدراسات وفي استقصاء آفاق التنمية المقبلة في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٧٠- وتم كذلك في حدود الامكان توجيه اهتمام مؤسسات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة إلى خطوط هذه الدراسات بغية تنسيق الجهود وطلب ملاحظاتها واسهاماتها الممكنة . وتشمل هذه المؤسسات منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الأونروا) ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، فضلا عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية - شعبة النهوض بالمرأة ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وقد استجابت جميع هذه المؤسسات والهيئات بصورة ايجابية ، وأبدت استعدادها للتعاون في إعداد الدراسة المشتركة بين القطاعات ؛ بل إن أغلبها قدم إلى الأونكتاد مساهمة جوهرية في إعداد الدراسة المشتركة بين القطاعات عن طريق تقديم الملاحظات ومواد البحوث كاسهام في الدراسات المحددة التي هي موضوع اهتمامها .

٧١- وأقيمت اتصالات مماثلة مع المنظمات الاقليمية العربية وغير العربية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . ومن هذه المنظمات صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتعدين والتنمية الصناعية ، وبنك التنمية الاسلامي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . كما قدمت المنظمة العربية للتعدين والتنمية الصناعية ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية مساهمات مالية استخدمت في دراسة القطاعات والمسائل التي هي موضوع اهتمام الوكالات المساهمة .

٧٢- ونظرا لما تلقته أمانة الأونكتاد من ردود ايجابية ومشجعة من المنظمات الدولية والاقليمية على السواء ، فإنها ستسعى إلى الاستفادة من خبرة المنظمات المذكورة وتعزيز التعاون مع كل منها في سبيل انجاز الدراسة المشتركة بين القطاعات ، فتوفر بذلك إطارا متكاملا يستهدف التوجيه الفعال لطبيعة المساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وحجمها واتجاهها وتعزيز فعاليتها .

٧٣- وشرعت أمانة الأونكتاد أيضا ، إلى جانب عكوفها على إعداد الدراسات المحددة المتعمقة ، في العمل على رسم إطار مفاهيمي وتحليلي سيوفر مبادئ توجيهية فنية تصلح ، في إطار سيناريوهات مختلفة ، لاستقصاء آفاق المستقبل في كل مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يجري إعداد دراسات محددة فيه . وسيتم بعد ذلك جمع النتائج المستخلصة من الدراسات المحددة في إطار مرجعي موضوعي يوجز آفاق التنمية والاستراتيجيات وخيارات السياسة للعمل بها على مستويات شتى . ومن المتوقع انجاز

مشروع الدراسة المشتركة بين القطاعات في النصف الاول من عام ١٩٩٢ ، نظرا لصعوبات العمل والبحث التي صودفت نتيجة للأزمة في المنطقة . وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المشروع ، يمكن الرجوع إلى مذكرة الأمين العام للامم المتحدة بشأن "الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني" (A/46/262 ؛ E/1991/95) .

٧٤- وخلال الفترة المستعرضة ، شمل عمل الأمانة بشأن قاعدة البيانات المتعلقة باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة نشر "مقتطفات من قاعدة البيانات بشأن المسائل الاقتصادية والممارسات الاسرائيلية المتصلة بها في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩" (UNCTAD/RDP/SEU/4) . وهذا هو التقرير الرابع المقدم في سلسلة التقارير المتعلقة برصد المسائل الاقتصادية والسياسات والممارسات الاسرائيلية المتصلة بها في الأرض الفلسطينية المحتلة . والغاية من هذه الوثيقة إلى جانب المسائل السابقة هي: '١' وضع سجل انتقائي تراكمي وزمني للتطورات الرئيسية والمسائل المتصلة بها التي هيمنت على الأنشطة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ '٢' الاستفادة منه كمرجع تراكمي لاجراء مزيد من الدراسات في المسائل ذات الصلة ؛ '٣' زيادة المعلومات الكمية والنوعية والتحليلات الواردة في التقارير والدراسات التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة .

٧٥- وتم تكثيف العمل بشأن إعداد هيكل للسلاسل الاحصائية في قاعدة بيانات الوحدة الاقتصادية الخاصة بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة على نحو يتماشى مع نظام السلاسل الزمنية الاقتصادية المستعملة في أمانة الأونكتاد . وترتب على ذلك تحديد مصادر البيانات ، يليه تصنيف السلاسل المتوافرة للفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ وخزنها وتدقيقها وجدولتها ، وتشمل هذه السلاسل حسابات الدخل القومي ، وميزان المدفوعات ، وتجارة السلع الخارجية ، والسكان ، واليد العاملة . وسلسلة الاحصاءات الجديدة ، فضلا عن كونها مصدرا موحدا للمعلومات الكمية بشأن الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال التي تجاوزت عشرين عاما ، توفر أيضا أساسا للعمل الجاري في أمانة الأونكتاد لتقييم اتجاهات النمو المقبلة وتحديد أهداف في إطار سيناريوهات مختلفة ، وذلك في سياق إعداد الدراسة الاجمالية المشتركة بين القطاعات المذكورة أعلاه . وستنشر نخبة ملائمة من هذه السلاسل في الوقت المناسب .

٧٦- وانسجاما مع متطلبات برنامج العمل واقترانا بأحكام القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال الفترة المستعرضة ، كثفت أمانة الأونكتاد جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع العدد المتزايد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات التي تساهم في العمل المتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة و/أو تهتم بهذه الأوضاع . وقد شمل ذلك القيام بمهمات ميدانية في عمان والقاهرة .

الحواشي

(١) تشير تسميتا "الأرض المحتلة" و"الأرض" في هذا التقرير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة (أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة) .

(٢) انظر ، على سبيل المثال ، "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض المحتلة" (TD/B/1183) و(TD/B/1221) و(TD/B/1266) ؛ و"القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) ؛ و"التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1) .

(٣) ما لم يذكر خلاف ذلك ، يستند هذا الفرع إلى معلومات مجمَّعة من: عزت عبد الهادي ، انعكاسات أزمة الخليج على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة (رام الله ، بيسان ، ١٩٩٠) (باللغة العربية) ؛ "مذكرة من شخصيات فلسطينية إلى القناصل العموميين ، القدس الشرقية" ، ٩٠/٩/١٨ ؛ فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) ، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ، "الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبدها الفلسطينيون نتيجة لأزمة الخليج" ، ٩٠/٩/٣١ ؛ الأردن ، وزارة الشؤون الخارجية ، دائرة الشؤون الفلسطينية" ، "تقديرات لبعض الخسائر التي أثرت على الأرض المحتلة نتيجة للظروف السائدة في الخليج" ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . Jerusalem Post ، ٩٠/٨/٢٣ ، ٩٠/٨/٣٠ ، ٩٠/٩/١١ ، ٩٠/١١/١٣ ، ٩١/١/١٤ ؛ الفجر ، ٩٠/٩/٣ ، ٩٠/٩/١٠ ، ٩٠/٩/١٧ ، ٩٠/١٠/٨ ؛ الحياة (باللغة العربية) ، ٩٠/٩/٢٩ ، ٩١/١/١٠ ؛ القدس (باللغة العربية) ، ٢٢-٩٠/٩/٢٣ ؛ الشعب (باللغة العربية) ، ٩١/١/١٣ ؛ Financial Times ، ٩٠/٩/٢٨ ؛ صوت الوطن (باللغة العربية) ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ؛ فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩٠/٩/١٦ ، ٩٠/١١/٢٥ ؛ اليوم السابع (باللغة العربية) ، ٩١/١/٧ .

(٤) انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، المرجع المذكور ، (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) ، الفقرة ٥ ، والجدولان ١ و٢ .

(٥) مذكرة من شخصيات فلسطينية ..." المرجع المذكور . وتفيد مصادر أخرى بأن الرقم لا يتجاوز ٥٠ ٠٠٠ (Jerusalem Post ، ٩٠/٩/١١) .

(٦) تميِّز التعاريف الاحصائية النموذجية بين "دخل العوامل" الخارجي العائد على المقيمين (حتى في حالة عملهم مؤقتا في الخارج) وبين "التحويلات الخاصة البحتة" العائدة على المقيمين في الأرض المحتلة من تحويلات غير المقيمين ، الموجودين في الخارج . وما لم يذكر خلاف ذلك ، يُفهم مصطلح "تحويل" على أنه يغطي كلا من "دخل العوامل" و"التحويلات الخاصة" نتيجة العمل في أي مكان ما عدا اسرائيل .

(٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الفرع باء .

(٨) "مذكرة ..." المرجع المذكور ؛ Financial Times ، ٩١/٩/٢٨ ؛ Jerusalem Post ، ٩١/١١/١٣ .

الحواشي (تابع)

(٩) Jerusalem Post ، ٩٠/٩/١١ ، ٩٠/١١/١٣ ، ٩١/١/١٤ .

(١٠) الفجر ، ٩٠/٩/٣ .

(١١) الحياة ، ٩٠/٩/٣٠ (باللغة العربية) .

(١٢) G. T. Abed, "The Palestinians and the Gulf Crisis", Journal of Palestine Studies, No.78, Winter 1991.

(١٣) انظر ، على سبيل المثال ، Financial Times ، ٩١/٩/٢٨ .

(١٤) Jerusalem Post ، ٩٠/٨/٣٠ .

(١٥) للاطلاع على وصف مصادر هذه التقديرات ، انظر الفرع باء .

(١٦) ما لم يذكر خلاف ذلك ، جمعت المعلومات المتعلقة بالتدابير الاسرائيلية المرتبطة بالازمة الاقليمية من المصادر التالية: "مذكرة من بلدية نابلس والمؤسسات المحلية" (باللغة العربية) ، ٩١/٣/١ ؛ لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية ، "تقرير عن التكاليف الاقتصادية لتمديد حظر التجول في الاراضي المحتلة على القطاع الزراعي" ٩١/٣/١٢ ؛ Betselem ، "مذكرة عن أثر حظر التجول" ، ٩١/٣/١٥ ؛ "مقترح مقدم من المؤسسات الائتمانية الفلسطينية إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية بشأن توجيه الاموال إلى قطاعات الاقتصاد الثلاثة في الضفة الغربية وقطاع غزة" ، آذار/مارس ١٩٩١ ؛ فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) ، "مذكرة اللجنة العليا للوطن المحتل" (باللغة العربية): ٩١/١/٣١ ، ٩١/٣/٣٠ ؛ اللجنة الفلسطينية للتخطيط والتنسيق الاقتصاديين ، "خطة عمل من أجل تقديم المساعدة الغوثية والانمائية للضفة الغربية وقطاع غزة" ، ٩١/٣/٣٠ ؛ فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) ، "مذكرة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط" (باللغة العربية): شباط/فبراير ١٩٩١ ؛ الاتحاد التعاوني الزراعي في الضفة الغربية "تقرير حول الخسائر في القطاع الزراعي في الضفة الغربية أثناء منع التجول" (باللغة العربية) ، ٩١/٣/٢٥ ؛ Jerusalem Post ، ٩٠/٨/٢٩ ، ٩١/١/٢٥ ، ٩١/١/٣١ ، ٩١/٣/١ ، ٩١/٣/٥ ، ٩١/٣/٧ ، ٩١/٣/٨ ، ٩١/٣/١٠ ، ٩١/٣/١١ ، ٩١/٣/١٤ ، ٩١/٣/٢١ ، ٩١/٣/٤ ؛ الفجر ، ٩٠/٩/١٧ ، ٩١/١/٢٨ ، ٩١/٣/٤ ، ٩١/٣/١١ ، ٩١/٣/١٨ ، ٩١/٥/٦ ؛ الحياة (اللغة العربية) ، ٩١/٣/١٥ ، ٩١/٣/١٩ ؛ الشعب (باللغة العربية) ، ٩١/٣/١٠ ؛ فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩١/٣/٣٤ ؛ القدس (باللغة العربية) ، ٩١/٤/٨ .

(١٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الفرع باء أدناه .

(١٨) في الاسبوع الثالث من فترة حظر التجول ، أفادت التقارير بأن وزير الدفاع الاسرائيلي قال إن المصاعب التي سببها حظر التجول هي نتيجة مباشرة لحالة الحرب وان السلطات مستعدة لرفع عبء حظر التجول "شريطة ألا يؤدي تخفيف القيود إلى حدوث اضطرابات ..." (Jerusalem Post ، ٩١/٣/٥) . وقبل ذلك ، أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الأرض المحتلة أنه "من غير المعقول الاحتجاج بعد

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (١٨) (تابع

الآن ... بأن المحافظة على النظام العام في الأراضي المحتلة تستوجب مد فترة حظر التجول (الذي) فرض على السكان المدنيين العزل الذين ليسوا في حرب ..." (الفجر ، ٩١/١/٢٨) . وفي وقت لاحق ، أعلنت المنظمات الاسرائيلية لحقوق الإنسان نفس الرأي ، إذ رأت إحداها أنه "ما كان يجوز تبريره في الأيام القليلة الأولى من فترة حظر التجول لا يمكن تبريره إذا استمر لمدة شهر أو أكثر" (Jerusalem Post ، ٩١/٣/١٤) . ورأت منظمة أخرى أن "الالتزام الجاري بتحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية الواضحة ورفاه السكان المقيمين في الأراضي ، الذين يوجد زمام رفاههم في أيدي الحكومة ، لا يزال ساريا" (الفجر ، ٩١/٣/١٨) . وذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه "تم تمديد أجل حظر التجول المفروض على الأراضي المحتلة إلى ما بعد الوقت الذي بدأ فيه المواطنون الاسرائيليون يستأنفون نظام حياتهم اليومية المعتاد ، بكثير" . (تقرير مقدم إلى مجلس الأمن من الأمين العام وفقا للقرار ٦٨١ (١٩٩٠))" ، نيسان/ابريل ١٩٩١ (S/22472) ، الفقرة ٢٣ .

(١٩) للاطلاع على تقارير شخصية حية عن ظروف حظر التجول في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، انظر: UNRWA, Palestine Refugees Today, No. 129, April, 1991, PP. 6-10.

(٣٠) فلسطين الثورة ، ٩١/٣/٢٤ (باللغة العربية) .

(٣١) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1226) ، الفقرة ٢١ . وما لم يذكر خلاف ذلك ، فإن المعلومات المتعلقة بنزع ملكية الأراضي والتوسع في المستوطنات قد جمعت من المصادر التالية: الأردن ، وزارة الخارجية ، دائرة الشؤون الفلسطينية ، "التقرير الشهري عن عمليات الاستيطان الاسرائيلي" آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩١ (باللغة العربية) ؛ Jerusalem Post ، ٩٠/٧/٣ ، ٩٠/٧/١٥ ، ٩٠/٨/٥ ، ٩٠/٨/٥ ، ٩٠/٩/٣ ، ٩٠/١٠/٨ ، ٩٠/١١/٢٣ ، ٩١/٢/١٧ ، ٩١/٢/٢١ ، ٩١/٢/٢٢ ، ٩١/٣/١١ ، ٩١/٣/٢٢ ، ٩١/٤/٨ ، ٩١/٤/٩ ، ٩١/٤/٢٢ ، ٩١/٤/٢٥ ، ٩١/٤/٢٦ ، ٩١/٥/١٠ ، ٩١/٥/١٧ ، ٩١/٦/٤ ، ٩١/٦/٧ ؛ الفجر ، ٩٠/١٢/٣ ، ٩٠/١٢/٣١ ، ٩١/٣/١٨ ، ٩١/٤/١ ، ٩١/٤/٨ ، ٩١/٤/١٥ ، ٩١/٤/٢٢ ، ٩١/٤/٢٩ ، ٩١/٥/١٣ ، ٩١/٦/٣ ؛ فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩٠/١٠/٢٨ ، ٩١/٥/١٢ ؛ Financial Times ، ٩١/٦/١٨ .

(٣٢) ١ دونم = ٠,٢٥ آكر = ٠,٠٢٥ هكتار .

(٣٣) وزير الاسكان الاسرائيلي ، في: Jerusalem Post ، ٩١/٤/٨ .

(٣٤) انظر Jerusalem Post ، ٩١/٤/٢٦ ، ٩١/٥/١٧ ، ٩١/٦/٤ ؛ الفجر ، ٩١/٥/١٣ ، ٩١/٦/٣ .

(٣٥) انظر Jerusalem Post ، ٩١/٢/١٧ ، ٩١/٣/٢٢ ، ٩١/٤/٩ ، ٩١/٦/٤ ، ٩١/٦/٧ ؛ الفجر ، ٩١/٣/١٨ .

الحواشي (تابع)

(٣٦) Financial Times ، ٩١/٦/١٨ .

(٣٧) ما لم يذكر خلاف ذلك ، جمعت المعلومات المتعلقة بتدابير الرقابة الجديدة على انتقال اليد العاملة الفلسطينية إلى اسرائيل من المصادر التالية: جامعة الدول العربية "مذكرة حول أوضاع العمال العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (باللغة العربية) ، ٩١/٣/١٥: Jerusalem Post ، ٩٠/١٠/٢٥ ، ٩٠/١٠/٢٦ ، ٩٠/١٠/٢٨ ، ٩٠/١٠/٢٩ ، ٩٠/١٠/٣١ ، ٩٠/١١/٢ ، ٩٠/١١/١٩ ، ٩٠/١١/٢٢ ، ٩٠/١٢/٤ ، ٩١/١/٢ ، ٩١/١/٣ ، ٩١/٣/١٧ ، ٩١/٣/١٩ ، ٩١/٤/٢ ، ٩١/٤/١٣ ؛ الفجر ، ٩٠/١١/٥ ، ٩٠/١١/١٩ ، ٩٠/١٢/٣ ، ٩٠/١٢/٣١ ، ٩١/١/٢٩ ، ٩١/٥/٦ ؛ International Herald Tribune ، ٩٠/١١/٢٨ ؛ فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩١/٣/١٧ .

(٣٨) انظر التقارير السنوية للمدير العام لمكتب العمل الدولي ، التي ترصد هذه المسائل منذ عام ١٩٧٩ ، وأحدثها هو: ILO, "Report of the Director-General" ,Appendices (Vol.2), 1991.

(٣٩) Jerusalem Post ، ٩٠/١٠/٢٩ .

(٣٠) Jerusalem Post ، ٩٠/١٠/٣١ .

(٣١) Jerusalem Post ، ٩١/٤/١٢ .

(٣٢) ورد في تقارير ودراسات الأونكتاد السابقة توثيق وتحليل البيئة السياسية العامة التي يعمل فيها الاقتصاد الفلسطيني . وما لم يذكر خلاف ذلك ، فإن المعلومات المعروضة فيما يلي بشأن التدابير الاسرائيلية التعسفية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض قد جمعت من المصادر التالية: Jerusalem Post ، ٩٠/٧/١ و٩٠/٧/٢٣ و٩١/٤/٩ و٩١/٦/٥ ؛ الفجر ، ٩٠/٧/٣٠ ، ٩٠/٨/٦ ، ٩٠/١٠/١٥ ، ٩٠/١٢/٣ ، ٩١/٢/٢٥ ، ٩١/٣/١١ ، ٩١/٤/١٥ .

(٣٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الاستهلاك الاجمالي ونصيب الفرد في استهلاك المياه الفلسطينية ، بما فيها المياه التي تضخ إلى اسرائيل ومستوطناتها ، انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1266) ، الفقرتان ١٨-١٩ . وفضلا عن ذلك تولي المؤسسات الفلسطينية المحلية والخبراء الفلسطينيون المحليون اهتماما متزايدا إلى قضية المياه ، كما تشهد بذلك الحلقات الدراسية الخاصة والمشاريع التي نظمها الهيدرولوجيون والمهندسون على مدار السنة في الضفة الغربية .

(٣٤) للاطلاع على تقرير كاشف عن قضايا المياه في الضفة الغربية ، انظر فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩٠/١١/٤ ، ٩٠/١١/١١ .

(٣٥) وزير الزراعة الاسرائيلي ، في Jerusalem Post ، ٩١/٨/٢١ .

(٣٦) Jerusalem Post ، ٩٠/٨/٢٤ .

(٣٧) Jerusalem Post ، ٩٠/١٢/٣ .

الحواشي (تابع)

(٣٨) Jerusalem Post ، ٩٠/٧/١٦ ؛ الحياة (باللغة العربية) ، ٩٠/٧/٢٣ .

(٣٩) القدس (باللغة العربية) ، ٩٠/١٢/٢ .

(٤٠) انظر "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1221) الفقرات ٦-١٤ . وانظر كذلك "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." (TD/B/1266) ، الفقرات ٦ و٢٨-٢٩ و٣١-٣٣ .

(٤١) ما لم يذكر خلاف ذلك ، جمعت المعلومات المتعلقة بالمبادرات الاقتصادية الفلسطينية الاخيرة من المصادر التالية: Jerusalem Post ، ٩٠/٧/٢٩ ، ٩٠/٨/١٤ ، ٩٠/٨/٣٠ ، ٩١/٣/٨ ؛ الحياة (باللغة العربية) ، ٩٠/٧/٦ ، ٩٠/٨/٣٠ ، ٩٠/١٢/١٩ ، ٩١/٣/٣١ ؛ الفجر ، ٩٠/٧/٢٣ ، ٩٠/٨/٢٧ ، ٩٠/٩/٣ ، ٩٠/٩/٢٤ ، ٩١/٥/٦ ، ٩١/٦/٣ ؛ فلسطين الثورة (باللغة العربية) ، ٩٠/٨/٥ ، ٩٠/٨/١٢ ؛ Financial Times ، ٩٠/١٠/٤ .

(٤٢) الفجر ، ٩١/٢/١٨ .

(٤٣) ما لم يذكر خلاف ذلك ، جمعت المعلومات المتعلقة بتخفيف القيود الاقتصادية الاسرائيلية في الآونة الاخيرة من: Jerusalem Post ، ٩٠/٨/٩ ، ٩٠/٨/٢٣ ، ٩٠/٨/٢٧ ، ٩١/١/١١ ، ٩١/٣/٣١ ، ٩١/٥/٢١ ، ٩١/٦/١٠ ؛ Financial Times ، ٩٠/٧/١٩ ، ٩١/٦/١١ ؛ الفجر ، ٩٠/١٢/٣١ ؛ الحياة (باللغة العربية) ، ٩٠/١٢/٢٨ ؛ الشعب (اللغة العربية) ، ٩١/١/٢ ؛ القدس (باللغة العربية) ، ٩١/٦/٣ .

(٤٤) Jerusalem Post ، ٩١/١/١١ .

(٤٥) التغييرات الاخيرة في السياسات الضريبية تمثل بضعا من التغييرات المقترحة في الدراسة التي أجرتها أمانة الاونكتاد في عام ١٩٨٧ . انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) . وقد صدرت وعود بأنه ستجرى في وقت لاحق من عام ١٩٩١ اصلاحات ضريبية أخرى ، تشمل تخفيض معدلات الضرائب ومستويات الاعفاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (Financial Times ، ٩١/٧/٤) .

(٤٦) انظر: الأمم المتحدة ، "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني - تقرير من الأمين العام" (E/1991/80; A/46/204) ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ .

(٤٧) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٨-٣١ .

(٤٨) "تقرير الأمين العام ..." (S/22472) .

(٤٩) UNRWA Press release HQ/17/91 ، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٥٠) المرجع نفسه .

(٥١) انظر: Jerusalem Post ، ٩٠/٧/٣٠ ؛ الفجر ، ٩١/٣/١١ ، ٩١/٣/١٨ ؛ UNRWA, "Press release HQ/12/91" ، ٩١/٣/٢٧ ، ٩١/٦/٧ .

(٥٢) أعلن ذلك ، ضمن جملة أمور ، في البيان الذي ألقاه ممثل الجماعات الاوروبية أمام الدورة السابعة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي ، ١٣ حزيران/يونية ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٥٣) Israel, CBS, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XIX, (Jerusalem, CBS, 1991) p. vii.

(٥٤) ما لم يذكر خلاف ذلك ، لا تشمل البيانات في هذا الفرع القدس الشرقية التي تستبعد من الاحصاءات الاسرائيلية بشأن الأرض المحتلة .

(٥٥) إن استخدام متوسطات سنوية تستند إلى بيانات ثلاثة أعوام ، منها عامان كان موسم الزيتون فيهما "جيدا" في الضفة الغربية ، يبالغ إلى حد ما في معدل النمو الحقيقي للزراعة ؛ ففي فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، بلغ متوسط نمو الزراعة الحقيقي نحو ٧ في المائة سنويا .

(٥٦) من بين أقل تقديرات البيانات وثاقة ، بوجه الاجمال ، تقديرات البيانات المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار الخاصين الواردة في المصادر الاسرائيلية والفلسطينية ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى عدم ملاءمة تقنيات الاستقصاء وضحالة المعلومات المستفادة من الاسر المشمولة بالمسح .

(٥٧) الفجر ، ٩٠/١٠/٨ .

(٥٨) Jerusalem Post ، ٩١/٣/٨ .

(٥٩) Jerusalem Post ، ٩١/٣/٨ .

(٦٠) ما لم يذكر خلاف ذلك ، فقد استقيت المعلومات المتعلقة بتطورات السكان والقوة العاملة في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ من المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1990) . أما التقديرات المتعلقة بعام ١٩٩٠ فقد جرى استقراؤها استنادا إلى اتجاهات الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ ، مع الرجوع إلى مصادر البيانات الفلسطينية المذكورة أعلاه وفي الجدول ١ .

(٦١) انظر منظمة العمل الدولية "تقرير عن ..." ، المرجع المذكور .

(٦٢) الفجر ، ٩٠/٩/١٧ .

(٦٣) الفجر ، ٩١/٣/٤ ، ٩١/٣/١١ .

(٦٤) الفجر ، ٩١/٣/٤ .

(٦٥) الاتحاد ، ٩١/٥/٩ (باللغة العربية) .

(٦٦) الفجر ، ٩٠/١٢/١٧ .

(٦٧) الحياة ، ٩١/٣/١٥ (اللغة العربية) .

(٦٨) الاردن ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والاقتصاد الزراعي "جداول احصائية" (عمان ، غير منشور ، ١٩٩١) (باللغة العربية) .

(٦٩) الفجر ، ٩١/١٠/٨ ، ٩١/٣/١٨ .

(٧٠) الطليعة ، ٩١/١/٣١ (باللغة العربية) .

(٧١) مقترح مقدم إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ..." ، المرجع المذكور .

الحواشي (تابع)

(٧٢) Jerusalem Post ، ٩١/٣/٢١ .

(٧٣) الفجر ، ٩١/٥/٦ .

(٧٤) Jerusalem Post ، ٩١/٣/٨ .

(٧٥) المرجع نفسه .

(٧٦) للاطلاع على استعراض وتحليل التطورات في هذا القطاع حتى عام ١٩٩٠ ، انظر الدراسة المقبلة التي ستصدرها أمانة الأونكتاد بعنوان "السياحة والانشطة ذات الصلة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (UNCTAD/RDP/SEU/7) .

(٧٧) الفجر ، ٩١/١٢/٣١ .

(٧٨) "مقترح مقدم إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ..." المرجع المذكور .

(٧٩) نشرة أصيل للأبحاث والمعلومات ، ٩١/٣/٣٠ (باللغة العربية) .

(٨٠) الفجر ، ٩١/٤/١٥ ؛ Jerusalem Post ، ٩١/٤/٩ .

(٨١) انظر الأونكتاد "مركز تقييم مشاريع الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة" (UNCTAD/RDP/SEU/Misc.1) .

- - - - -